415
ف.ج

الفوائد الضيائية، تأليف الجامي، عبدالرحمن بن أحمد-٨٩٨هـ. كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

6912 ١٧١ ق ١٩ س ٥ر٢٠×٥ر١٤سم

نسخة وسط، خطها تعليق حسن، طبع محققا ١٩٨٣م.

الأعلام ٤: ٦٧ أخبار التراث ١٣: ٢٧

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شرح الكافية د- شرح الجامي على الكافية.

١٤٠٢
٢

شرح جامی دعا

معاذ الله معاذ الله معاذ الله اشبو كوننك قحطندن
وشدتندن اعنى بيكه ايكى يوز يكرمى آلتى سنه سنه‌سی
ماه ربيع الاولده مارتك يكرمجى كوننده يوم اثنين
مع ليله اولان فرتنه‌دن كه سنكوز اجلارنه ايكى
قاريشدن زياده قار ياغوب و قودوقلو
عظيم فرتنه و اسندی اولدی كه
بلكه طاغلرده آنجق بوليله
فرتنه اولوردی زخيره
درزق الجيد بالتمام
رفع اولوب قوتی
ايكى غروشدن
بولنماز اولدی
ابنالر
آوار
...

اشبو مارتده يعنى
ودخى بنه اشبو مارتك يكرمى ايكنجى كوننده
يكرمى و يكرمى ايكنجى
طقسان و نعلشلر
قدرهم زخيره‌لر
قوتی چقدی
امان مولى

امان مولى امان

اشبو عمرك ... ...
...

سنه ١٢٧٦

ماتنك نصفنده
لازورك قوتی
دورت غروشه اولدی علم الله

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٦٩١٣ ف ٢٠٧٨ ج
العنوان: الفوائد الصمدية
المؤلف: الجامي عبد الرحمن بن احمد ٨٩٨ هـ
تاريخ النسخ: حوالي القرن الثاني عشر تقديرا
اسم الناسخ: ——
عدد الأوراق: ١٧١ ق
ملاحظات: ——

علام الجن يقولوا من صاح على حرب ابن امية

قبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه

اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد
العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات
التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا
الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين
من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل

واعلم ان الشيخ رحمة الله عليه لم يصدر رسالته بحمد الله
سبحانه بان يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه
هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى
يصدره على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء بحمد الله
حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله
جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالهما فلم يعرفهما ليبحث عن
احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد
الكلام والمفهوم منها جزءا من مفهومه فقال الكلمة وهي والكلام
مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما

في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثير الكلام
بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه
يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم والتاء فيها للجنس
والتاء للوحدة ولا منافاة لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية نظرا الى قيد الجنس واحد وذلك
الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الذهني بارادة الكلمة
المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت
التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة
ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا
مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي
في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت
ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل
من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا
حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به
في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيما يتلفظ به
الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن

والدوال الاربع اعني الخطوط والعقود والنصب والاشارات
غير داخل في اللفظ فلا حاجة لاقيد لاخراجها وانما قال لفظ
ولم يقل لفظا لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة
لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول
فهم منه الشيء الثاني فيخرج منه وضع الحرف بحيث لا يفهم
معناه متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة
غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد بالاطلاق الالفاظ ان يستعملها
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة لاخراج
قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان
بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم
مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني
على تجريده عنه فيخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق
بها وضع وتخصيص اصلا وبعض حروف الهجاء الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى فوضع
لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا
المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر والجملة

فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس فيها لفظ
وضع بازاء لفظ اخر مفرد او مركب بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ
كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة ونحوها ولا يخفى عليك ان
هذا الكلام منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة
كان او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص
فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما بجر
على انه صفة لمعنى ومعناه حينئذ ما لا يراد بجزء من اللفظ على جزئه وقد انبه ثم
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك
فان اتصافه بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان
يتكلف بجواز تجاوز تركيب في مثل قتلت قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ
ومعناه حينئذ ما لا يراد بجزئه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة
في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى بصيغة الماضي
بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده الخط فعلى انه حال من المستكن
في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام وتوجيهه ان الوضع
وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب
الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات

مطلقا سواء كانت كلمة او غير كلمة فيخرج به عن حد
الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري واشباهها مما يدل جزء اللفظ منه
على جزء المعنى لكن يعد لشدة الامتزاج لفظا واحدا ولذا اعرب
باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة
حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله
علما خرج عنه فانه لا يقال لفظة واحدة ويبقى مثل قائمة وبصري
مما يعد لشدة الامتزاج لفظا واحدا داخلا فيه فلا يخرج
بقيد الافراد ولو لم يخرج بذكره لكان انسب كما عرفت واعلم
ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث
يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن
الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ
زيد المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون
بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد
من ذكر الوضع كما في المفصل **وهي** اي الكلمة **اسم وفعل وحرف**
اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها **لانها**
اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي
اما من صفتها **ان تدل على معنى** كائن **في نفسها** اي في نفس الكلمة

والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة
الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية **او** من صفتها
ان **لا** تدل على معنى في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه
الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء
تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى **الثاني** القسم
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها **الحرف** كمن والى فانهما
محتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى
كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى
الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل الاسم والفعل
حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف
و القسم **الاول** وهو ما يدل على معنى في نفسها **اما** من صفتها
ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها **باحد**
الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك
المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له **او** من صفتها
ان **لا** يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم
الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة **الاسم**
ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث
يتركب منه الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة

لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
في نفسها مقترن باحد الازمنة الفعل سمي بتضمنه الفعل
اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك
لانه قد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة ان الحرف كلمة لا تدل
على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة
والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف
ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم
ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيره
فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع وتنبيه
المص حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه
عليها بقوله وقد علم بذلك ثم تعرض بها فيما بعده بناء على
تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا
كان او كثيرا وفي الاصطلاح ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما ضمنه فالمتضمن

اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما
بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد
نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة
تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية
وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم
او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين
احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في
التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع
انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل
وديز مقلوب زيد صح ان يسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا
اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى
فانه صريح في ان الكلام هو [illegible] والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب
المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا

ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه
مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق الجملة على الجمل
الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص
ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا في
ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه
وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي
العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس
واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين
اسم وفعل اسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لابد له من مسند ومسند اليه وهما لا
يتحققان الا في ضمن اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل
والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما
مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه
فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو او هو انا الاسم
ما دل اى كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اى في نفس

اى في نفس

اى في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال
المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه
يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا
اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في
غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى
كلامه ومحصول ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في
الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن
معقول ملحوظ مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح لان يحكم عليه
وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح
لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل
متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة
اخرى اليه تدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم
والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل
من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف
حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يصلح ان يكون محكوما
عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصيته ولا ان يدل عليه الا

الابتم كلمة الى عليه متعلق والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع
لمعنى كلي ولفظ من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والات لتعرف
احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في
حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما
تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ايضا ان يكون
محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن
ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر
متعلقاتها لتكون الات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد
بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا
علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم
كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه
وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما
الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة واما هذا هو الظاهر ليكون على
طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة و
يحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين و
لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى

لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة و
لهذا جزم المصنف ههنا بمرجوعه الى المعنى وبما سبق من
التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء
اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير
ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة
في حد ذاتها لزمها تعقلها بحالها او تبعا من غير حاجة الى ذكره
لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى امور
مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم تلك
الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة
في حد نفسها لا بالغير فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم عن
لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير
مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه
فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف
عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون
بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما
منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو
رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه و

ان لم يستعمل مصدره الا نحو وذر فوقات مصدر فوق وامن المصابة
التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه وقه او عن الظرف والجار
والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدالة
على الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج منه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب
اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه
بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة
الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة
على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة
ما سواه وان الدلالة غير الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم
اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن
خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية
على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به
ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده وهي خاصة له كالكاتب
بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص
الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف
لكان شاملا للميم في مثل قوله ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى
ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف

هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمد الا انها الهمزة المفتوحة
وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما تختص
دخول حرف التعريف بالاسم لانه للتعيين معنى مستقل بالمفهومية
يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل
عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد
الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضماير واسماء الاشارة وغيرها
كالموصولات وكذلك ساير الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول
الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور لفظا وفي المجرور
تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص
بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع
للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل بان تختص بما يخالف ما تختص به
الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان تعم الاسم والفعل ومنها دخول
التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء
الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر به وجه اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم ومنها
الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان
المتبادر من الدخول المذكور الاول واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان

في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما
اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه **ومنها الاضافة**
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا ذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاصها لما مر من التعريف والتخصيص والتخفيف
وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يضاف
اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل
المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر لئلا
ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا **وهو** اي الاسم **قسمان معرب ومبني** لانه لا يخ
اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان لا يشبه مبني الاصل
او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب
وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني
فالمعرب الذي هو قسم من الاسم **المركب** اي الاسم الذي ركب
مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء
في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف فانه ليس بمركب اصلا
من الاسماء المعدودة نحو الف با تا ثا وزيد عمرو بكر وبخلاف فانه مركب
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف **الذي لم يشبه** اي لم يناسب

مناسبة مؤثرة في منع الاعراب **مبني الاصل** اي المبني الذي هو
الاصل في البناء فالاصل في بنائه وهو الماضي والامر بغير اللام و
الحرف وبهذا القيد يخرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء
لكونه مشابها بمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب
الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة
معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد
التركيب بل في المعرب اصطلاحا فالعلامة اكتفى بمجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد
القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل و
لهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون
الاسم معربا فلم يعتبره احد وان ذكرت لم تعرب الكلمة وهي معربة فان
عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف
احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن
عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود
من معرفة المعرب ههنا ان يعرف انه مما يختلف آخره فيكون مهم
ليجعل آخره مختلفا فتطابق كلامهم موقوفة متقدمة على معرفة انه

ما يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا
الاختلاف في تعريفه وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف
آخره ليعرف انه مما يختلف آخره باختلاف العوامل فيلزم تقدم
الشيء على نفسه فينبغي ان يترك التفسير بما عرفه به الجمهور ويحمل على قوله
من جملة احكامه كما فعل المص وحكمه اي من جملة احكام المعرب
وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره
اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحروف وصفة بان يتبدل صفة
بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف
العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما
خصصنا اختلافها بكونها في العمل لئلا ينتقض بمثل قولك
ان زيدا مضروب والا ضرب زيدا والا ضارب زيدا فان
العوامل في زيد في هذه الصور تختلف بالاسمية والفعلية
والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا
نصب على التمييز اي يختلف لفظا آخره او تقديرا آخره او على
المصدرية اي يختلف اختلافا لفظيا وتقديريا والاختلاف
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى

فان اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب
تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت
احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه والاختلاف
في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف
لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء وترتب عليه
الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت
هذا الحكم آخر من احكام المعرب والاختلاف في حكم آخر فلو
تحقق احد الحكمين في الآخر فلا فساد في ان المعرب حكما ما
قيد فلم يتحقق ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل
غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة الاولى
اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث
هو معرب ذاتا وصفة اي كل واحد من الحركة والحرف وحيث اريد
بالموصوف الحركة والحرف الذي العامل المقتضي للاعراب عليه

عموما خرج بالسبب المفهوم من قوله به فان المتبادر من السبب
السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة
وبقيد الجنسية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار البعض
لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس بسبب العامل بل من حيث
انه قابل ياء المتكلم وبهذا التقرير حد الاعراب جامع ومانع
المقصود اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم
اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد منه المعنى
حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام
في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام
فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب
على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء
وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدا بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فان المعاني
المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير
مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع
بسببها الاختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة

على تلك المعاني ووضع بحيث تختلف به آخر المعرب باختلاف
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان الاسم
يدل على المسمى والاعراب على صفته والاشكال ان الصفة متأخرة
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا
عن الدال عليه واشتقاقه من اعرب اذا اوضح فان الاعراب
يوضح المعاني المقتضية له او من عربت معدته اذا فسدت على ان
يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد فانه يزيل
فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب
الاسم ثلاث رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاث مختصة
بالحركات والحروف الاعرابية والالقاب على الحركات البنائية
بخلاف الضم والفتح والكسر فانها تستعمل في الحركات
البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا
علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
تشبيها للملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب
حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما تشبيها للملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة
اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كان الاضافة
بتفسيرها بالمصدر المبني للمفعول لتلائم الالحاق ياء المصدرية بالحاق في
الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب

اشارة الى ان لام الجنس ... جنس ما يكون تحته انواع

بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل
للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف
للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له والعامل
لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى
من المعاني المعتورة على الموقع المقتضي للاعراب ففي جاءني
زيد جاءني عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة
لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية
في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به
حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف
اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد
ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن الواحد فيه
سالما ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة في الاعراب في هذين
القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث فالاعراب فيهما بالضمة
رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب
والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على
الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية

في القسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل
والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة
جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز
عن المذكر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا لان
النصب تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو
جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءت
مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب
كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد
اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب
المرأة من جانب زوجها فاضيف الى المرأة وهنوك
والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفة
الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات
واوية وفوك وهو اجوف واوي لان اصله فوه
وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اصله ذوو وان اضيف
ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسم
الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا
والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة
اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت

اخيك ومررت باخيك وهو حدة اذ المثنى والمجموع
منها موسوم باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة المضافة لانها اذا كانت مكبرة
وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو
جاء اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة
الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف
في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها
الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك
لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة
وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع
ثلث فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا
هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها
منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها
حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المبني وما يلحق به وهو كلا وكذا

اوكلتا

كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا
مضافا الى مضمر انما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد
وباعتبار معناه مثنى فلفظه تقتضي الاعراب بالحركات و
معناه تقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين
فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه
الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون
حركاته تقديرية لان اخره الف تسقط بالتقاء الساكنين
نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا
الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب
معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو
جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد
كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا
اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة
لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فاعرابها
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا
كما سيجي وجمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا
وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين
مما لم يكن واحده منكرا لكن يجمع بالواو والنون وما يلحق به
وهو الجمع ولا على لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها

السبع وهي ثلثون لا تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا
ثلثون جمع ثلث والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة
مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانه ثلث مقادير
الثلث وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على
معان معينة ولا تعين في الجموع بحسب الوضع بالواو
رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد وفي
اواخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعا لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع
الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف
الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو
جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع
الالتباس ولو خص للمثنى لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص
المجموع لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا
الالف علامة الرفع في المثنى لانها الضمير المرفوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع
لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حملا لهما على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا

ما قبل الياء في التثنية نحو فتحة التثنية وكسروه في المجموع لثقل
الكثرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من
تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما
المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
الذين اشير الى التقسيم اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل
بينه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب
فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع
ظهوره في اللفظ وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره
الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا
بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في
الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه
لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة للعامل
مخالفة فاذا نسب البعض من اعراب مثل هذا الاسم في حالة
الجر لفظيا غير مرضي مطلقا اي في احوال الثلثة بمعنى كون
الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو

في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على
تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل
ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا
للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان
كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت
محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي
عطف على نحو كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي
بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة
رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله
مسلمون سقطت النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء
والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار
الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر
فان الادغام لا تخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة
ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال

الشاذ في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي
القوم فانها سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين
لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان
غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته يتوقف المنصرف
على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف
واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان
تمنعان باجتماعهما او باجتماع شرائطهما فيه الاسم كما سيجيء ذكره
من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه
العلة الواحدة مقامهما اي مقام ما بين العلتين بان يوثر
وحدها ما يؤثر انهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين
من الامور التسعة لا كل واحد منها بناء على الاصح الحكم على العلل
التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل وو
صف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعلم
في عطف ما بين العلتين من الواو لاجل ضرورة المحافظة على الوزن
والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب
وقوله زائدة منصوب على انه حال اي المعنى ويمنع النون الصرف
حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها

خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه
زيادة الالف مع انها زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف
والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة و
الظرف متعلقا بالزيادة واريد زيادة الالف قبل النون
اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذه
الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء في
زيد راكبا من قبله اخوه فانه تدل على اشتراكهما في وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب
يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ
النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة
قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد
او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها اختلافا
فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم انها
احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب
من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على
ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال
للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي
ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث
اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع

ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون و
احمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي غير المنصرف والاثر المترتب
عليه من حيث الشمار على علتين او واحدة تقوم مقامهما
ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان كل علة فرعية فاذا وقع
في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث
ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل و
احديهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم
وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل
علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر
والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم لان اصل كل
نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء
كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف
عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال

والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الجمع
للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع
غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع في صنعه صرفه بالكسر يخرج
عن الوزن او الزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول
فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن
لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم
الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما
يحكم به سليم الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف
ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلت الاحتراز
عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند
الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام
على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي
مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد
لا يخل بالوزن لكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير
الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف
ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة

مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف
الذي يليه اعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا ومثل الجموع
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف
للتناسب وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام
العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فانه كل واحدة
منهما علتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى
الجموع فانه تكرر فيه الجمعية حقيقة كما كاكلب واكالب وانما
او حكما كالجموع الموافق لهما في عدد الحروف والحركات و
السكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلق
بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اي كل
واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها
اصلا فانه لا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة
بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها
ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية
مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني
للمفعول اي كون الاسم معدولا اخروجا اي خروج الاسم وكونه
مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل
والقاعدة ان تكون تلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصادر

ليست صيغ المشتقات فباضافة الصيغة الاصلية الاسم
خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه
عن صيغة الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير الواقع
في الصورة فقط لئلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف
كالاسم المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست
باقية فيها وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله
في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى والابعد ان يعتبر مغايرتها
لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى
داخلة فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نسلم انها خارجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر
ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة
عما هو القياس فيهما اعني اقواس وانيابا بل انما جمع القوس
والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج
اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه
عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هنا تمييز العدل عن
سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا
التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف

الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا
ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا
فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب
اخر ولما لم يصلح له غير العدل اعتبروه فيها الا انهم تنبهوا
للعدل في عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل
وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل
اذ لا يتحقق العدل بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك
الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول
عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف
فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل
فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك
الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فمعنى هذا
قوله تحقيقيا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه
دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما
ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا يكون اللفظ مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم
ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد

وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها
عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في
منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف
لان الوصفية الوضعية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت
اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع
اخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل
الشئ الاخر ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان
يستعمل باللام او الاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول
عما فيه اللام اى عن الاخر وقال بعضهم انه معدول عما ذكر
معه من اى عن اخر من وانما لم يذهبوا الى تقدير الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو
حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخيرين وجمع جمع جمعاء
مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء
افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمر احمر وان
كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على
صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات
واذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد

السببين فيهما العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين
وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع
الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس
فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب
واقواس فهي شاذة في هذه الجمعية ولا قاعدة لاسم المخرج
ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ
ومن هذا يتبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اى
خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره
وفرضه منع الصرف كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير
منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر
فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن
فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما
عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة
عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة
من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا
الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار
وبوار فانهما مبنيتان وليس فيهما الا السببان العلمية والتانيث
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء

فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء لما اعتبر فيما عداهما جعلوه
معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار
العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا ذكر باب قطام مهنا ليس في محله لان الكلام
فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال
في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون فيما نحن فيه والمراد
من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء
مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل
فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع
مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة
اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا
وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية كما في
المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل
المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة
بالاربعة وهذا معنى وصفي عرضي له في الاستعمال الاصلي بحسب

اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا
العرضي لعروضه ولذلك قال المص شرطه اي شرط الوصف في سببية
منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون
وضعه على الوصفية لا ان يعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان
يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية
ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر
استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم منه الى قرينة
فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة
صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم فانهما
صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها
سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما
فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت
عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف
لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من
الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند
استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل

والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على
زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الافعوة التي هي للخبث وكذلك
منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل
بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء
عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني
الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم
الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا ينحط
شرط في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث
ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك
اي كان تانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما
فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع
الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه فلا بد في وجوبه من شرط اخر
كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي وشرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلاثة
اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة احرف مثل زينب
او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلاثة مثل سقر

والعجمة مثالها ماه وجور هما اشترط في وجوب تاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور
الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان
العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط
تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز
عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة
من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما
زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره
وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة
فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع
الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء
التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار
معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث المعنوي
الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان تقوم مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها

لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم
مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهرت التاء في المقدم كما تقتضيه
قاعدة التصغير في قدم قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر
يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقام
فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي
المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف
التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف
ان تكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف
على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون
حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت
مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد
الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف
باللام او بالاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء
فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي
وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من
فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون
علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن

العلم في العجمة حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقل العرب من لغة
العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم
اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف
في العرب فكانه كان علما في العجم وانما جعلت شرطا لانه ان تصرف
فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمية فلا تصلح سببا
لمنع الصرف فيقع هذا الوسمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجم
والشرط الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة
على الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين
فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فان قيل
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار الاصل لان العجمة
سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون
الاوسط واما التانيث فانه علامة مقدرة تظهر في
بعض التصرفات فله نوع قوة فيجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون
الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلت اعتبارها فيما سبق
انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقوم سكون الاوسط
احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبارها بنفسها
بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع
صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط

وفي ابرهيم الزيادة على الثلث وانما خص التوزيع بالشرط الثاني
لان غرض التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح
ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح و
شعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل
ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان
العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي
وهود قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب
سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام سببين
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا
وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف
اوسطها ساكن وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
في بعض الصور تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما
جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع
السلامة كما تجمع ايامن جمع ايمن على ايامين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون
صيغة مصونة عن قبول التغير فنزل بغير ها منقلبة عن

تاء التأنيث حالة الوقف والمراد بها تاء التأنيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة
وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت
على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية
بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتؤدي ولا
حاجة الى اخراج مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا
لا في الحال ولا في المآل وان الجمع مدائن وهو لفظ اخر نحو
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير هاء وثانيهما ما يكون بها واما ما كان بغير هاء فيمتنع
صرفه لوجود شرط تأثيرها كمساجد مثال لما بعد الالف
حرفان ومصابيح مثال لما بعد الالف ثلثة احرف اوسطها ساكن
واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فمنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال
ان حضاجر علم جنس الضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان
اسامة علم جنس الاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع
ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي
ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر

حال كونه علما للضبع غير منصرف للجمعية الحالية بل للجمعية
الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر
بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل
فرد منها جماعة من هذا الجنس والمعتبر في منع صرفه هو الجمعية
الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية
فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع من انثى الضبعان قلنا علميته
غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه
علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه
على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون
في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصفية قد تكون
اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر
بجعل الجمع اعم من ان يكون في الاصل او في الحال فما تقول في سراويل
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فهو اذا
لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد الاشكال على قاعدة
الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على اوزانه من الجموع

الوزن

الوزن كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن وهو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبهذا الوجه
على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو
الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقي لانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا فرضا فانه
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع
الصرف فقد حفظ لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي
سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا
اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ولا يحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار
اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر مثل قاض اي حكمه حكم قاض
بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه
نقول جائني جوار ومررت بجوار كما نقول جائني قاض ومررت بقاض
واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري
فذلك الحكم في حال النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال

المتعلق بجوهر الكلمة متقدمة على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار ومررت بجوار
جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبناء الاعلال
على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى
الجموع فهو بعد الاعلال منصرف والتنوين فيه للصرف
كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال
غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المذكور ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين
العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حال حالة الجر بلا تفاوت
ووافق بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على
تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة
الجر والفتحة خفيفة فيما وقع قبل الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار
جواري بالضم بلا تنوين حذف الضم للثقل وعوض التنوين عنها
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة
لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها
الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة الكلمتين او اكثر

كل واحدة من غير حرفية جزء فانه يرد النجم ويصدق على علمين لحظ قمر
لما يحتمل الزوال فيحصل قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا
يكون باضافة لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف او الى
حكمه فكيف يؤثر في المضاف ما يقتضي اعني منع الصرف ولا
باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط
شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية فان
التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير
يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات
فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات
فان قلت كان الواجب على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني
من المركب صوتا ولا متضمنا حرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وعشرة علمين فانا كانا اتفق في ذلك
بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات وان الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكر بناءه اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها
مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك
هو اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدا من غير
ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية وغيرهما الالف والنون
المزيدتان من اسباب منع الصرف وتسميان مزيدتين لانهما
من حروف الزوائد وتسميان مضارعتين لمضارعتهما الف

التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما والنحاة اختلفوا
في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما زائدتين وفرعيتهما للمزيد عليه
واما مشابهتهما لالفي التأنيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما
ان كانا في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف
اعم من ان لا يلاحظ معه صفة من الصفات كرجل وفرس
او يلاحظ كاحمر وضارب ومضروب فالاول اسم والثاني صفة قائم
بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من
الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لمنع التاء فيتحقق
شبههما بالفي التأنيث كعمران او ان كانا في صفة فانتفاء فعلانة
اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني انتفاء
تاء التأنيث عليه ليتحقق مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها و
لهذا يجري باب مع انه صفة لان مؤنثه غير بابه وقيل شرطه وجود فعلى
لانه اذا كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيتحقق مشابهتهما لالفي
التأنيث على ومن ثمة اي ومن اجل الاختلاف في الشرط اختلف
في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا فعلى
ولا فعلانة لانه صفة خاصة بالله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على من
ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف

وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف ودون سكران فانه
لا اختلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه
سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا اختلاف في صرفه لانتفاء
الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم فهو غير منصرف لان مؤنثه ندمى ندماء وزن
الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل ومعنى
القدر لا يكون في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما
ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم
الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير
فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء
وعثر لموضع وخضم لرجل فانها نقلت الى الاسمية واما نحو
بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم علم الموضع بالشام
فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك
الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما
لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء
للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب
الى منع الصرف الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون
في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادة

بمعنى النديم

اى زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اى حال
كون وزن الفعل او ما كان وزن الفعل غير قابل للتاء دلالة
يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل
ولو قال غير قابل للتاء قياسا باعتبار الذي امتنع عن الصرف
لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير
فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى
ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف
بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمه اى لاجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة
القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف
فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية
لسبب آخر واحترز به عما يجامع فيه التانيث او صيغة
منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف فلا تأثير
فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به
نحو هذا زيد وابن زيد آخر فان زيد به المسمى بزيد او يجعل
عبارة عن الوصف المشتهر وصاحبه نحو قولهم لكل فرعون
موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حين بين
اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية

لا تجامع

لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذي هي اى العلمية شرط فيه
وهي كون في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف
والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروطا بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما يفهم من الكلام
الاول اى لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان
العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما
كما في ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان
الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء
منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها
اى لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين و
بين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف
الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اى لم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب فيما هو شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة
لانتفاء احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر
المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب
من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما ليست شرطا
فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان
ان اصمت بكسر الميم علم على وزن من اوزان الفعل مع وجود
العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه الضم بطنين

كشمر وضرب

فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا من غير
محقق لجواز وروده اصمت بكسرتين ولئن لم يشتهر فلا اولى ان
تحقق فيها العدل تحقيقيا كان او تقديريا لم يجمع وزن الفعل
وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في
اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار
خروج الصيغة عن ذلك الاصل لا يقتضيه لوجود سببين
في اصمت وراء العدل وهي العلمية والتانيث ثم انه اشار
الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول
سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش اي الاخفش المشهور
وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر
مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصله واسند
المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف
نحو احمر علما ثم نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهرا احترز به عن نحو سكران وامثاله ويخرج
عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك
افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان
كان معه من فلا ينصرف لعدم ظهور معنى الوصفية

فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الوصفية الاصلية اي انما
خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد
التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار
الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية بسبب
اخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها
ايضا فلم اعتبرها قلت سبب الاسوغ خلاف الاصل اعني منع
الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع
زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل تحقق فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية
السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شيء من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر
بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب
الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد
هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما
اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه
ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فاجاب عن النقض بقوله ولا يلزمه اي سيبويه

من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب
حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر
فيه الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار
المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا
اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين
الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية
والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين
قلنا نعم لكن الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم
واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به
فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي جميع باب غير
المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته
الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا
وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف
في ان مثل هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم
من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة

الفعل

الفعل فلما اضيفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم اعني اللام والاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى الاصل
الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام
والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع
من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو
بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا
في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر الجار وسقط التنوين
لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان
كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا
معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرط السبب الاخر
زالتا معا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت
احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان
على حالهما وهذا القول انسب بما عرف في غير المنصرف
المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه اسم وهو
مذكر لا يعقل ويجمع على هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي
لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال سبحلات
اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل

اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي
الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون
موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه لو كان ثمه معرب لكان
مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو
يبحث منه عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجي
فمنه اي فمن المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل انما قدمه
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل
الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات
المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان
اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قدره كذلك
ليشتمل ما وقع مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم
الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه
اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه

الفعل

الفعل لان الاسناد الى ضميره لا الاسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه
والمراد تقدمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه
خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان
المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديمه
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما
الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل
او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما هو
في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بها عن مفعول
ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فالاحتياج
الى القيد انما هو على مذهب من جعله في الحد فعند صاحب الكتاب
فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد
فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال
لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع ان يلي فعله المسند اليه اي يكون بعده من غير
ان يتقدم عليه اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياجه
اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لو لم يسكن توالى اربع حركات
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لاجل ان الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر المعمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير
وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط

وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير
وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة و
ذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني وتمسكهما في
ذلك بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم
جوازه في سعة الكلام وبانا لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل
الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء او انتفى
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
فيهما لفظا اي في الفاعل المتقدم نحو ضرب هذا في ضمن الاصل
والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق
على ما وضع بازائه شيء ذاته قرينة عليه فلا بد ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له ولغيره اما لفظية نحو ضربت موسى
حبلى ومعنوية نحو اكل الكمثرى عيسى او كان الفاعل مضمرا متصلا
بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستترا كزيد ضرب غلامه
بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل
زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط
توسطها بينهما في صورة التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا
او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب

فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل
ضميرا متصلا فلمنافات الاتصال الانفصال واما في صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم
من قولك ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قولك ما ضرب
عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد
ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب
الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم
والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب
الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا
انحصر انما هو فيما بعد الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب
تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احد احدا الا عمروا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في
الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر فيها في الجزء الاخير
فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل
ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط

بينهما في صورة التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرو الا زيد وفيه
هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى
الا نحو انما ضرب عمرو زيدا او اتصل مفعوله بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير المتصل نحو ضربك
زيد وجب تأخيره اى تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه
الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا
ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا
والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل غير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا
فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا
اى حذفا جائزا في مثل زيد اى فيما كان جوابا للسؤال محقق
لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد
بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر
الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير
حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف
الفعل جوازا فيما كان جوابا للسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية
يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول

ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف
اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على
رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس
مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز
عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء دواخر
البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير
وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير
القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية
يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
ماله وما يتوسل به الى تحصيل المرام لانه كان يعطي السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه
وجوبا اى حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع
الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه الابهام بدون
حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني
رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين
استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو
استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب

حذف لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون
احدهما مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على
الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل
معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد
اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا
الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما
قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط
ومكرم عمرا او بكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته
في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر
من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم
عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل
الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور
تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون

متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني
لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن
لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار
الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره
ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصصه بالاسم
الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب
الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان
معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق
القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون
اي التنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان
يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في
اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون
تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون

تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على
وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم
ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس
هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية
اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر
بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في
هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة
بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في
الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين
في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم
الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل
من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث و
ذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت
زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت
زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون

الاسم الظاهر مرفوعا ويختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الفعل الاول ويختار
النحاة الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول
مع تجويز اعمال الثاني لسبقه ولاحترازه عن الاضمار
قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدا به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم
التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم
الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير و
الضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور
دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر
الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر
اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني

عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما
الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل
كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول
فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته
او اضمرته تقول ضربني واكرمهما الزيدان ولا يلزم ح محذور
وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر
كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد
ضربني واكرمت زيدا وروايه المتن غير مشهورة عنه
وحذفت المفعول في الاول تحرزا عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه
والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو
حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت
زيدا فاعلا لضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد
لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز

واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان
مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير
راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته
زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول
فانه اذا امتنع الاضمار والحذف فلا سبيل الا الى الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعله ومنطلق
مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر
المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف
المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني
اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير
ملاحظة تثنية وافراد والا فالظاهر انه لا تنازع
بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر
واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون

على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
ولو انى اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل
من المال حيث قال واقد توجه الفعلان اعنى كفانى
ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول
رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرء القيس
الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى الاعمالين
فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس
كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب
تنازع الفعلين لفساد المعنى على تقدير توجه كل
من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم
السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت
طلبه المنافى لكل واحد منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما
منفيا والمنفى منه ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد
كما يدل عليه البيت المتأخر اعنى قوله ولكنما اسعى لمجد
مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى وح يستقيم
المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل

من المال ولكننى اطلب المجد الاصيل الثابت والسعى له
مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر
فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل
المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله
بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول
لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول
مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اى شرط ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله و
اقامته مقامه فعلا ان يغير صيغة الفعل الى فعل اى
الماضى المجهول او يفعل اى المضارع المجهول فيتناول
مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال
المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من
مفعول باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون الاسناد الا تاما لزم كونه
مسندا او مسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما
بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو
اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل
باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت

في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه
يشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب و
الاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب
للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له
والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت فانهما لا يقعان موقع
الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها
العطف وهو دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون
الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد
المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز
وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه
موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن
تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب
بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة
تقول ضرب زيد باقامة المفعول مقام الفاعل يوم الجمعة
ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا
مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف

الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره
جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها
فتعين زيد وان لم يكن اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به
فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي
الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقوم
مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما
مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي
زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنه
يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا
والخبر في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما جمعهما
هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدا
هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم
المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل
لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا

في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسند اليه
واحترز به عن الخبر وثانيهما قسمي المبتداء الذي نخرج عن
هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية
مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام
ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير
استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه
قول الشاعر فخير عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله
ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله
الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء
رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج
عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو
اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم
مثال للقسم الاول من المبتداء وما قائم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فان طابقت
اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام مفردا
مذكرا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابق

نحن

مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون
فانهما خبر ليست لا جاز الامران كون الصفة مبتداء
وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وكون ما بعدها
مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور
احدها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
مبتداء وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان
ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما
مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما
عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق
على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه
لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتداء
واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك
ان تقول المراد المسند به الا المبتداء او تجعل الباء
بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى
التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون
قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل

في المبتداء والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن
العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه
شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر دافع
لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء
عامل في المبتداء والمبتداء عامل في الخبر وقال اخرون
كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الاخر وعلى
هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظي
واصل المبتداء اى ما ينبغي ان يكون المبتداء
عليه ان لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان
المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة على احوالها ومن ثمه اى ومن اجل ان
الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم
في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى
زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة
التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار
بعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر
الذى اصله التأخير فيلزم عود
الضمير الى المتأخر لفظا و
رتبة وهو غير جايز

وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة
لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو
الحكم على الامور المعينة ولكن لا يقع نكرة على الاطلاق بل ١٩١
اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ
بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد شامل للمؤمن والكافر
وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ
وخبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا
الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه
فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها
واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره
ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت
في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب
تخصص بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر فما تخصص به الفاعل فيذكره هو حصر
كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام غلام
منه كما بذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فانه اقلت رجل

فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم
ان المهم للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان
مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمهم
نباح غير معتاد يتشأم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح
القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني
لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم
لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في
حادثة ومثل قولك في الدار رجل للتخصيص بتقديم الخبر لانه اذا اخبر
في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في
الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك
لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكأنه قال سلام من
قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض
المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما
ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة
لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول
اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا
بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه

اراد ان يشير الى ان الخبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم فعلية مثل زيد قام
ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة
والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها وذلك العائد اما ضمير
كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع
المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا
نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير الغائب مع
قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه و
منوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع
ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر
من النحاة البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر بجملة بتقدير
الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا
قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه
يصير مفردا وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق
عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير
فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان
الاصل في المبتدا التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض
كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام

اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب
تقديمه حفظا لصدارته **مثل من ابوك** فان من مبتدأ مشتمل
على صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك
ام ذاك وابوك خبره هذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة
الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه
على المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام **او كانا** اي المبتدأ والخبر
معرفتين متساويين في التعريف او غيرهما متساويين ولا قرينة
على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق **او كانا**
متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح
خير منك لوجب تقديمه ايضا **مثل افضل منك افضل مني**
رفعا للاشتباه **او كان الخبر فعلا له** اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون
فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم
المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس **مثل زيد قام وجب تقديمه**
اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما
ذكرناه واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا
كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ
بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل
في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ

بعده

او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو
حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كما لتاء في ضربت هند **واذا**
تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان جملة حقيقة
بجعله او غيره بجعله **ما له صدر الكلام** اي معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام **نحو اين زيد** فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى هذا
التقدير ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل
بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته **او كان الخبر المقدم**
مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ
مثل في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت
فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة **او كان لمتعلقه** بكسر اللام اي كان
لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على
الله عبده متوكل **ضمير** كائن **في جانب المبتدأ** راجع الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى **مثل على التمرة مثلها**
زبدا فمثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان
الخبر موقوف على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل **او كان الخبر**
خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ
اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان

المنصوب على الفتح لخفتها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه
اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر
من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ
فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز
وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى
صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص
بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا اختصاص له
لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا التعدد بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد
بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لانه كث
وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به
فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فنسبة المبتدا الشرط
في سببية للخبر نسبة الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح
عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا
قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء
فيه واما اذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك اي
المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف

اي الذي يجعل صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة
فعلية منهما بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلية
او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به
او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها
مثل الذي ياتيني هذا مثال الاسم الموصول بفعل والذي في الدار هذا
مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال الاسم الموصوف
بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف
فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما
فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح
دخول الفاء في خبره مانعان عن دخولها عليه لان صحة دخولها عليه
انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت
ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبر
الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع
انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني
او في الدار فله درهم قام قبل باب كان وباب علمت ايضا

حانوان بالاتفاق في وجه التخصيص بليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الانق في القاموس بين الحروف المشبهة بالفعل لاسطلاع
ووجه تلك التخصيص لاهتمام ببيان الاختلاف في الواقع
فيها وألحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت
ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه
لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى
ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم
ان المفتوحة ولكن بليت ولعل في وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله
وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين
لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء دال على عدم منع
ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع
ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا
لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية
او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا ويجب حذفه اذا قطع
النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب
حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم
او نحو ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه

ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد نحو الهلال اي
للمبتدأ المحذوف جوازا مثل للمبتدأ المحذوف في مقول المستهل
المستهل للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال
من الان مقصود المستهل تعيين الشيء بالاشارة والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا
على عادة المستهلين غالبا ولشدة تيقنه لم نصب الهلال بعد الوقف
وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة
الشيء مقامه نحو الخبر المحذوف جوازا في قولك نحو خرجت فاذا
السبع فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب
خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر
المحذوف غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف
وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم
اي في تركيب الذي التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك
في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل
لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء
لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب
حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما
واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قول الشافعي ولولا الشعر
بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب المص

وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال
الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان
مصدرا صورة او بتأويل منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما
وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك
مثل ضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا
قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل
كما يحذف في متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان
ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام
الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل وفيه
تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه
قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما
اذا كان عن الفاعل في المعنى اولا ثم تقول حذف المفعول الذي
هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال
مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف
يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقام
كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون

مستغنيا عن تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره
ضربي زيدا قائما حاصل من متعلقات المبتدأ وعندهم حذف الخبر من
غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل
الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده
مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب
بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى
ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة
وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل
وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه
لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه
ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك
لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فان
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه
فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح
لان القسم موضع التخفيف لكثرة الاستعمال خبر ان واخواتها
اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي واشباهها من الحروف الستة
الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدي كما سيجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان

خبر ان

واخواتها المسند لا شئ دانه بعد دخول احد هذه الحروف عليه
فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس
وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد
بدخول هذه الحروف ورودها عليهما لاحداث اثر فيهما لفظا
او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه
فان يقوم فيها مسند بعد دخول ان لا ابوه ليس مما ينحل عليه
ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان
يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف
ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف
ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج
الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرا بجملة مثل ان زيدا
يقوم ابوه او يقوم بتاويل قائم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه
الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه
من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا
ومتعددا ومثبتا ومنفيا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من
عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا
بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما
يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى
يرد انه يجوز ان يقال ابن زيد من ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد ا

وان من ابوك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه
فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك
لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون
عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على
المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما كانت
العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما
يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر
ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان
حكمه اذا الحكم في جواز التقديم اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان
لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظرف ما لا يتوسع
في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي النفي صفة اذ لا رجل قائم مثلا
لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند لا شئ دانه هذا
شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا
فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد
نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل
عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر
وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر
لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرف لا تتقيد بالظرف ونحوه كالحال

وانه لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ويكون
مثالا للنوعين بجر نا الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه
حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه
نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا
يظهرون الخبر اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم
لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم
لا اله الا الله انتفى الاله غير الله فلا يحتاج الى التقدير نحوه وعلى
التقدير يحملون ما يرى نحو زيد في مثل لا رجل قائم على الصفة
دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول
على المبتدا والخبر ولهذا يعدان من عللها هو المسند اليه
من اشباه المبتدا والخبر مسند اليه بعد دخولهما خرج
خبر اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في مثل زيد
ابوه قائم نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك واتى لا بالنكرة
بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة
والنكرة وهذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل
ويقولون الاسم والخبر بعدهما مرفوعان بالابتداء كما
كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا
بشرا وهو اى عمل ليس لما دون ما شاذ فقيل لنقصان مشابهة
لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف

ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قول من صد عن
نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولا يجوز ان يكون
لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعده الرفع
ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه
في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا
بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ
من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها
ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة
والالف والياء نحو رايت زيدا والمسلمات واباك ومسلمين فمنه
اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في
او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه
لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعله الذي علم اياه قيامه به بحيث
يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه بوجدانه فلا يرد
عليه نحو مات موتا وجسم جسامة وشرف شرافة وانما زيد لفظ

في المفرد المنصرف والجمع المكسر

الاسم لان فعل الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام
اللفظ فيدخل في المصادر بتمامها **مذكور** صفة للفعل وهو اعم
من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسميا في
معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها
لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد **بمعناه** صفة ثانية
للفعل وليس المراد ان الفعل كائن بمعنى في ذلك الاسم فان معنى
الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال
الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربت تاديبا فانه و
ان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة
اعتبر فيها امران احدهما كونها حدثا قامت بفاعل الفعل المذكور
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل
عليها بهذا الاعتبار وثانيهما كونها بحيث وقع عليها الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول
مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي
فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس في ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا
الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا **وقد يكون**

المفعول المطلق **للتاكيد** ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من
الفعل **وللنوع** ان دل على بعض انواعه **والعدد** ان دل على عدده **نحو**
جلست جلوسا للتاكيد **وجلست** بكسر الجيم للنوع **وجلسة** بفتحها
للعدد **فالاول** اي الذي للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية
المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع والعدد **بخلاف**
اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم
وفتحها **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظه** اي مغاير اللفظ فعله
اما بحسب المادة **مثل قعدت جلوسا** واما بحسب الباب نحو انبت الله
نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت جلست جلوسا
وانبت الله فنبت نباتا **وقد يحذف الفعل** الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره **خير مقدم** اي قدمت
قدوما خير قدوم فخير اسم التفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه **ووجوبا**
اي حذفا واجبا **سماعا** اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له
يعرف بها **نحو سقيا** اي سقاك الله سقيا **ورعيا** اي رعاك الله
رعيا **وخيبة** اي خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلب
وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة
واليد **وحمدا** اي حمدت حمدا **وشكرا** اي شكرت شكرا **وعجبا** اي عجبت

فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر
وهذا يعني وجوب الحذف سماعا فيه عليه فقد قالوا حمدا لله
حمدا او نكرة شكرا او عجبا عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك
ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا
قياسيا يعلم بضابط كلي يعين الفعل لزوما في مواضع متعددة
منها اي من هذه المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه
مفعول مطلق مثبتا اي مثبتا لا منفيا لانه لو اريد نفيه
نحو ما زيد سيرا الا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل
على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف
الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان
خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية
او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح
وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع
بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه
نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان

مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم
الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا
والى ما يشبه فعله او الى غير مضاف ومضاف وانما انت سيرا
اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع
مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها
المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل
الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا
بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة
مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما
المن او الفداء ففصل الله تعالى هذا الغرض المطلق بقوله فاما منا
بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
للتشبيه اي لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن
حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل
من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو
صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه

اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له
ضرب صوت حمار او على صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم
اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت
صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت
صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوّت تصويتا وصوت
حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت
وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة
على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت
فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهو
امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة
غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى
اعترف اعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على
الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا تحتمل سواه ويسمى هذا
النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول
المطلق لانه مؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره
اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق
يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون

جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق و
الكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد
نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث
اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث
انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه
انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحصل التقابل ومنها ما وقع
مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
ولا بد في تتميم هذه الى عدة من قيد الاضافة اى مثنى مضاف
الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجوعا
مكررا او في جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد نحو قولك
لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال
امرك ولا ابرح عن مكانها اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم
المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب
بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد على هذا التقدير
وسعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد وبمعنى اعينك الاعانة
اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به

او وقع اى شىء او وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق
فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة
حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع عليه
ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع على زيد بل ملتبس به فخرج
المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع
عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرة فعل
الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل ما اعتبر
اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب
زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل
بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه
فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم
فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد
انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا
وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل
الذى هو ضمير المتكلم واعطيت زيدا درهما وقد يتقدم المفعول
على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما
وما تقدم اما جوازا مثل الله اعبد وزيدا ضربت واما
وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت
ومن تكرم اكرمه اذ لم يكن مانع من التقدم كوقوعه

فى خبر ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل
العامل فى المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا
نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة
المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة
فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا فى اربعة مواضع
تخصيصها بالبيان ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء و
المنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة
الى هذه الابواب الاول من تلك الاربعة سماعى مقصور على
السماع لا يتجاوز عن امثلة معدودة مسموعة بان يقاس عليها
امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اى اترك امرا ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو
التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا
اى معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب ووطئت سهلا من
البلاد لا حزنا والثانى من تلك المواضع الاربعة المنادى
وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا نادى
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء و
يا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية
النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى
حكم من يطلب اقباله فخرج المندوب لانه المتفجع عليه

ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى
وقصر نداءه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد
المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا
كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا
قلت يا محمد فكانك تناديه وتقول له تعال فاني مشتاق
اليك فلا وله ادخاله تحت المنادى كما فعل صاحب المفصل
وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف
نائب مناب ادعوا من الحروف لفظه وهي يا وايا وهيا واي
والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب
اي طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا
بان يكون الة مقدرة مثل يوسف اعرض عن هذا او للنيابة
اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون
النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه
الفعل المقدر واصله يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما
لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته
وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في
بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين

لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى مذهب المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس
المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة
اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر
ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب والطلب
الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما
على ما يرفع به اي على الضم والالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير
صورة النداء او الفعل مسند الى الياء والمجرور اعني به والتغيير
فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير مستقيم لتوقف الكلام
ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء
او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادا او تعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف
كالكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى
الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني
مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم اولهما معرفة

قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني
على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي
يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت
الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما
فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث
نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم
ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم
يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي
يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم
وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو
يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين
المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت
مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد
ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة
من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف
فاعرب على ما هو الاصل فيه وقد يخفض المنادى بلام
التعجب في التهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي

ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف
يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا
من هاتين اللامين لام الاستغاثة لان المهدد اسم فاعل مستغيث
بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته
وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه
التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر
ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي
ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء
وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير
كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها
ح كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق
الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام
فيه ح لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف
فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف
وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى
المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا
او تقديرا ان كان هو باقيا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب
وهي المفعولية متحققة فيه وجاز عدم تغيره عن حاله وما سوى
المفرد المعرفة اما ان لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف

بحث توابع المنادى المفرد

وإما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة وإما ما لا يكون مفردا ولا معرفة
فالقسم الأول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا **مثل يا عبد الله و**
القسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل
يا طالعا جبلا و القسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون
معرفة مثل **يا رجلا** مقولا **لغير معين** أي لرجل غير معين وهذا
توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لأنه منصوب بالا يحتمل المعين
والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا
وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا إذ حيث
اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا
احتياج إلى إيراد مثال على انفراده مع أن المثال الثاني يحتمله فيمكن
أن يراد بقولنا يا طالعا جبلا هذه العبارة أعم من أن يراد بها
معين أو غير معين فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة وهذه
الأمثلة كلها أمثلة لما سوى المستغاث إضافة حاجة إلى إيراد
مثال على حدة **وتوابع المنادى المبني** على ما يرفع به **المفردة** حقيقة
أو حكما وإنما قيد المنادى بكونه مبنيا لأن توابع المنادى المعرب تابعة
للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لأن توابع المستغاث
بالألف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه أو عمراه ولا وعمرو لأن المتبوع مبني
على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة
ولا حكما كانت مضافة بالإضافة المعنوية ولا يجوز فيها إلا

وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا يكون
مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف أو حكما بأن يكون
مضافا لفظيا أو شبيها بالمضاف فإنهما لما انتفت فيهما
الإضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالإضافة
اللفظية والمشبهة بالمضاف لأنها كالتوابع المفردة في جواز
الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد
الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في
بعضها ولم يكن فيها ما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد
فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو
محتاج إليه فقال **من التأكيد** أي المعنوي لأن التأكيد اللفظي
حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز إعرابه
رفعا ونصبا ولما كان المختار عند المصنف ذلك لم يقيد التأكيد
بالمعنوي **والصفة** مطلقا **وعطف البيان** كذلك **والمعطوف**
بحرف **الممتنع دخول يا عليه** أي المعطوف بحرف المعرف باللام
بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه
فإن حكمهما غير حكمها كما سيجيء **ترفع** حملا **على لفظه** الظاهر
أو المقدر لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز أن يكون
تابعه تابعا للفظه **وتنصب على محله** لأن حق تابع المبني أن يكون
تابعا لمحله وهو هاهنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم أجمعون

واجمعين في التاكيد مثل يا زيد العاقل والعاقل في الصفة
واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف
البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه
في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب
لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان
يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
وهي الضم او ما يقوم مقامه ولكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء
النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار في النصب مع
تجويز الرفع فانه لما امتنع تقدير حرف النداء بواسطة
اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني
تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه
فكالخليل اي ابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله
منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم
والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختياره
النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضاف عطف

على المفرد اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضاف بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها لو وقعت منادى تنصب فنصبها اذا
وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في
التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان
ولا يجيء في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضاف بالاضافة الحقيقية
لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل
وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع
دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
الذي باشره حرف النداء ... لان البدل هو المقصود بالذكر و
الاول كالتوطئة لذكره ... معطوف ... المخصوص منادى مستقل
في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف
النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا
الحكم غير مقيد بحال من الاحوال سواء كانا مفردين او مضافين
او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد
اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد
ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اذا كان
منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما عرفتم

والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول
فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه
مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين
المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب
المبرد والسيرافي وجاز الفتح مكان النصب على ان يكون
في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في
يا زيد بن عمرو ويتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف
او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
ولا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي ان
يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني
فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني هجائي اياهم و
المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء
مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء
بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل
يا غلام وقلبها الفا مثل يا غلاما وهذان الوجهان يقعان
غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره
فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود
من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء

الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان
كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان
في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم
واشتهر بها لئلا يشتبه على الياء المغيرة بالحذف او القلب
فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء في المنادى يا غلام
بالفتح اكتفاء بالفتحة من الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء
المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي حالة الوقف تقول يا غلامه
ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل و
قالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة
في ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة
استعمالهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت
اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء تاء فتحا
وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء والكسرة
لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت
لاجرائه مجرى المفردة المعرفة فلم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا
بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا
يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه
فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل الاختصاص

بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن
اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت
ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي فقالوا يا ابن
امي ويا ابن عمي بفتح الياء ويا ابن امي ويا ابن عمي بسكونها ويا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال
الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن
ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال
وترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية تدعو
اليه فان دعت ضرورة اليه فبالطريق الاولى وهو في غيره اى غير المنادى
واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو
اى الترخيم المنادى حذف في آخره اى في آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد
التخفيف لا لعلة اخرى تقتضيه اى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى
هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم
غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع
الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط
ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى
على التقدير الثاني امور اربعة ثلث منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا
حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول

لانه ليس آخر المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخره نظرا
الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا
باللام لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد
عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف
لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى
عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فيحتمل ان يكون من تصرف الناسخين مع
ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة
الالف في آخره لمد الصوت واظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف
وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد
الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة
احرف لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه
لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل على ما القي وزيادته على الثلثة لئلا يلزم
نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ما متلبسا بتاء
التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على ثلث احرف لان وضع
التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقائه نحو ثبة وشاة بعد
الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع
التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف اذ التاء كلمة اخرى حكما
ولا ترخيم لغير ضرورة في غير منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا اذا كان

نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة
استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية
المحذوف وسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كانتا
في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة
فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التأنيث فلم يحذف
منهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن
كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون
ح من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي
لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه
نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيشمل مثل صرخي وثمود فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح
في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من
جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها
فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو
اي والحال ان ذلك الآخر حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه
عدم بقائه على اقل ابنية المعرب والعلم بان يحذف منه القيد في قوله زيادتان
في حكم الواحدة لان نحو نبوان وقلوان لم يحذف زيادتاه لان بقاء
الكلمة على حرفين بسبب الترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا

القسمين الثاني والاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا
معا واما في الثاني فلانه لما حذف الآخر مع صحته واصالته حذف المدة
الزائدة لئن يبدأ المثل اسائر صليبت على الاسد وبنت عن النقد
وان كان مركبا يعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة
مثل بعلبك وخمسة عشر يا بعل لتنزله منزلة تاء التأنيث في كون
كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور
من الاقسام الثلاثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة
وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك
وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف
الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر
فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي يا ثمو
بواو ساكنة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة
وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه
كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه
لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد موضوع برأسه فيضم
ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة
فاجري قلبت ياء وكسر ما قبلها كما في ادل ويا كرا لانه لما جعل
كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الالف بعد الواو
فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا

صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يشتبه عليه
سواء كونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في غير المنادى والمندوب في اللغة من يبكي عليه احد ويعد
محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه
في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه بيا او وا والمتفجع عليه وجودا او عدما
بيا او وا في المتفجع عليه عدما يتفجع على عدمه كالميت الذي
يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده
عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحزن والويل اللاحقة
للنادب لفقد الميت فالحزن شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه
ويا عمراه ومثل يا حزناه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا امتيازا
عن المنادى العدمي نحو عليه بحذف يا فانه مشترك بينهما وحكمه
اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه
يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه
في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان
مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبيها به ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى
لم يرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة ويجوز زيادة الالف
في آخره اي في آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة
فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف

بغيره عند الحرف جئت بمجانس حركة آخر المندوب من كسرة
او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه
لا واغلامكاه لالتباس بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام
جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين ويجوز لك الهاء في آخرها هذه
الزيادات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع
عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب
بمعرفة فقده والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه ولا ما اشتهر بهذا
اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر
النادب بالندبة عليه وامتنع لحوق الالف بصفة المندوب
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصال
بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجيء بعد تمام المضاف
فهو كالجزء بخلاف الصفة فانها يجيء بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز
مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف
بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ
انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه
من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران ويحكى يونس ان رجلا

ضاع به قد يجان فقالوا اجمعتى ان شيئاه والجمه القدح ويجوز
لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم
الجنس اي يعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل
او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو
حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة
اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي مما
من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع
بدلا عن حرف النداء كلفظة الله سبحانه فانه لا يحذف منه الا مع
ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغيره نحو يوسف اعرض
عن هذا اي يا يوسف اعرض ولفظة اي اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا
الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير ان
يوصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي مضاف كان نحو
غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي
والمضمرات في نداء الي ان نحو يا انت ويا اياك [illegible] وقد حذف
حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي يا ليل [illegible] حذف
حرف النداء من الليل مع انه اسم الجنس شذوذا قالته امرأة امرء
القيس [illegible] كرهته [illegible] وافتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص

وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه فقال افتد مخنوق فحذف حرف
النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا واطرق كرا
اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق
كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد
والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فـ[illegible]
تخل ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف الا لانه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بالتشديد
اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة
التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر
عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذفه ح احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي المضمر عامله
على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو
زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون
الفعل او شبهه بعد ذلك الاسم الذي بعده نحو زيدا عمرا ضربته وزيدا انت

ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك
الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل
فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال
لا لسبب اخر بحيث لو سلط عليه بعد رفع ذلك الاشتغال عليه
اى على ذلك الاسم اى لو سلط هو او مناسبه على ذلك الاسم
لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر للمتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك
الاشتغال خرج نحو زيد ضربت فان المانع من عمل ضربت فى زيد ليس
مجرد اشتغاله بضميره فان عدم صحة الابتداء فيه وقوعه اياه ايضا
مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج نحو كان
فى نحو زيد اكنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير تسليط عينه والثانى اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل بالترادف والثالث اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط
الفعل المناسب باللزوم وبهذا ان تحصل اربعة امثلة
ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلث وواحد للمشتغل
بالمتعلق كما لا يخفى ووجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط عينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل

والاصح فى ترتيبها ع ا خرت الاشتغال بالمتعلق

وزاد بعضهم الاشتغال بالمتعلق والاشتغال بالضمير ... مع تقدير تسليط الفعل المناسب بالزوم ...

١١

بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب بالترادف فان مررت بعد
تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال
الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب باللزوم فان حبس شى
على الشى يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب زيد فى هذه
الامثلة بفعل يفسره ما بعده اى ضربت يعنى الفعل المفسر لناصب
لزيد فى زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فى ضربت زيدا
ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربته وعلى
هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعنى مررت به
واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعنى ضربت غلامه
فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر
بما يستلزمه اعنى حبست عليه ثم ان الاسم الواقع فى مظان
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع والنصب
او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف
فقال ويختار فى الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدا
لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح
عند عدم قرينة خلافه فاى قرينة ترجح خلافه فالرفع يعنى
النصب لان قرينة الصحة فيهما متساويان لان وجوه خلافه
صحة التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب

قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد
ضربته او عندي وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب
كاما اذا لخذ عطف الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم
واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب ولكنه
اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا
بخلاف الاسمية على الفعلية فان كثر الوقوع في كل منهم مع
انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار
ح هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز
الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور
للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه
عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على
الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا
للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف
اي بسبب عطف جملة التي هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب
اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها

عطف ه

في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي
يعني ما ولا وان ليس لم ولن ونحو ذلك من هذه الجملة اذ هي عامل
في الفعل المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا
ضربته ولا زيدا اضربه ولا عمرا ضربته وان زيدا اضربه الا تاديبا
وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لان
يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام
ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة
لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فيكون فيه
تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو
اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة
في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي
يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه
ولا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب
في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي
اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فان نصب الاسم المذكور وقع
فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور
عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب
لكن لا من حيث هو مفسر في صفة الحال بل من حيث هو خبر

في حال الرفع بالصفة فقد يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال
الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته
للمعنى المقصود فلا التباس انما هو بين خبرية ذات ما هو صفة
على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة
فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر بنصب كل على الاضمار على شريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
وجعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن
يخيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو مخالف
للمقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لا بقدر
لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا بانه بقدر فانه يوهم كون بعض
الاشياء الموجودة غير مخلوق له تعالى كما هو مذهب المعتزلة
في الاختيارية من انها مخلوقة للعباد ويستوي الامران اي الرفع الافعال م
والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد
قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح
العطف على الصغرى لعدم الضمير يستوي الامران فيما اذا
عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين كان
اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير
الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع
تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب

تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت
السلامة من الحذف مرجحة للرفع فما هي معارضة
بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد
بينهما لان الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة قلت هذا
الابتداء باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب ويجب
النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط
والمراد بهما ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو
هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك
مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس
مثل ازيد ذهب به اي من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيد فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على
شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور
بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقيق النظر انه ليس منه فانه
وان صدق انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس
بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لانه طالب
لا بعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت

لا ينحصر المناسب في ذهب فليقدر مناسب لنحو ضرب
مثل زيد ضربته او ذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
زيدا ضربت الذي ضربته او زيدا ضربت احد بالذهاب به او ذهب
احد فليس المراد بالمناسب مرادف الفعل المذكور او ما يلزمه
مع اتحاد ما اسند اليه والاتحاد فيما ذكره مفقود واذا كان
الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء
ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل
ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل
منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان
متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست
محلا لافعالهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف
ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء
هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل
صغير وكبير مستطر لان كل كائن في صحائف اعمالهم فالرفع
لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة
لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره

كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب
والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه
على الرفع الا في رواية شاذة عن بعض فاضطر النحاة الى ان
تمحلوا في اخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا في اخراجه
عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام
في الزانية والزاني مبتدا موصولا في معنى الشرط واسم
الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء
الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببية للجزاء ومثل
هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل
المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم
الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا
جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده للسببية

اى ان ثبت زناهما فاجلدوا او قيل زايدة او للتفسير
وجزاء الجملة لا بعمل وتجز رجلة اخرى فيمتنع التبسيط فلا
يدخل فى الضابط فتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء بمعنى
الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهى تكون داخلة تحت
الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل
لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط
وجعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع
التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير واى
وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى
اللغة تخويف شىء عن شىء وتبعيده منه وفى اصطلاح
النحاة معمول اسم عمل النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا
اى تحذير ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر
تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول
او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر
او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير فى المعطوف
كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر
موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا
الاية وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول
اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك

وان تحذف مثالان مثالان للاول نوعى التحذير ومعناهما بعد
نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن
حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك
وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد
الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها
والطريق الطريق مثال لكلا نوعيه اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى
عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتق زيدا
من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد فى مثال
النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على
تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما فيقدر
مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع
الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك مما يؤذيها
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور قيل
لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغى
ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه
تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد وبدليل ذكرنا فيما بعد
ونقول نحن فى النوع الاول اياك من الاسد كما كنت
تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف فنقول فى المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من

فان

اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان
قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من
وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف
قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف
الجر قياس مع ان وان شائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث
مذكور نصا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك
او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل
لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان
يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب
فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي
مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق
عليه انه فعل فيه فعل مذكور فانه شهود يوم الجمعة لا يكون
الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه
ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج
مثل هذا المثال عنه عن التعريف فان ذكر يوم الجمعة فيه
ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع
عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية

لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان
او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى ان المفعول فيه
وتمهيدا لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما
يظهر فيه في وهو مجرور بها وما تقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول
فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل
المجرور بها ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط
نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف
الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي التقدير في
لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان
ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم
يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في فانه لم يمكن
حمله على الزمان المبهم لاختلافهما فيه اذا وصفه نحو جلست
في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام
وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد

منه يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون
مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائزة
نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست
عند ولدى وشبههما نحو دون [illegible] وسوى لابهامهما اي
لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه تشبيههما عليه لان حكمهما وفي
بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذلك حمل على المبهم
من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل
عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار
لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعماله بحرف الجر لكن حذف لكثرة استعماله وهذا
محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام
معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت
الدار في البلد الفلاني فانه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد
ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان
ينسب الى مكان شامل له ولغيره فاذا ضربت زيدا في الدار
التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار
كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول

بالنسبة الى الدار كذلك فاذا قال الداخل في الدار دخلت
الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار
ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون
الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون
اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار
صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله
بغير في وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت
يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل
لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل
مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ
حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا
قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور
احتراز به عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح
الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة
كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور
معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي
هو فيه ورد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد

يوكن معه اراده معه للفعل في مثل ضربته تاديبا مثال لما
فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال
لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب
الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في
المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فان المفعول له
عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده
في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخل في حقيقته
الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني
زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن
حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط
كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن
ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا
كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهاهنا اختلف
اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص
اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فتقديره غيرها
من من والباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى

خاشعا

خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا وقوله م ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها
ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية
وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في
النية الى شرط بل الحاجة الى ان تكون في حذفها من اللفظ ولهذا
قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير
اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا
عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل اي يتحد
فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك
لمجيئك اياي ومقارنا للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان
وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد
اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل
اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح
بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا
لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس
وانما اشترطت هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر
فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل

ش ومنها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع
الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله لسند المفعول كما اسند
الى الجار والمجرور في المغضوب وفيه والضمير المجرور راجع الى
الفعل الذي لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في
الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة
النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شنيع جدا
وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وحيل بين العير والنزوان فان
مفعول ما لم يسم فاعله الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لانه بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه
الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله
ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول وهو مذكور
بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالباء للمصاحبة
معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبة معمول فعل وافراده ايا ما سواء كان ذلك
المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك
وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبة
المعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت

وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه
الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا
الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف
التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد
الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف
ولم يمتنع فيه ينتقض بمثل ما ضربت زيدا وعمرا والوجوب
العطف فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية
جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا
بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل
يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف
فيه ممتنع لعدم الفاصل لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا
بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من
اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث
لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر
وهو العطف مثل ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف

بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك
وزيدا او ما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان
العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم
يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان
احدهما ونفس الاخر وانما حكم بمفعولية الفعل في هذه
الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابس فمعنى ما شانك وزيدا
ما تصنع وزيدا او معنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى
ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو والحال لما فرغ من
المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو
الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كتمييز وباضافتها
الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل
والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك
وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول به فانها
تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث
هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو
لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا
او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال
عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية

المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين
حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكونا
حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في
معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت
الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل
فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول
نحو ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان قوله تعالى
يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخيه
مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه حال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء
باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن
في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قيل يتبين

على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبنى على صيغة
المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور
اعني به متعلقا به لا بالمفعول نحو فيه الحال من المفعول معه
والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا
لدخولهما ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما
مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعليه تاء المتكلم ومفعولية
زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد
في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير
المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام و
منطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن
ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية
زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى
الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى
يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا لفظيا
بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن
منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي
معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ

او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان
الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من
تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار
قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره
كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء
والترجي والتمني والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا قائما
ولعل في الدار قائما وكان اسدا صائلا وشرطها اي شرط الحال
ان تكون نكرة لان النكرة اصل في الوضع وهو تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الوضع
وان تكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكان
الاصل في التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها
معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان
ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا
او مغنية عن التعريف لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق
كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل
امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا

او بعد الا النفي للنفي نحو ما جاءني الا رجل راكبا او متقدما
على الحال نحو ما جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال
في غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثر ما
هو هذا القسم وقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
صاحبها معرفة قوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها
معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها
معرفة المنبئ عن تخلفه في بعض المواد ينافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله
صاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها
ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق
على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش
والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال
البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة
متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي
لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء
بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن يشرب منه ولعل المراد به ههنا نغص متداخلة
بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومن

وحدة ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متاول
بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وثانيها وبلوغ
وجه بين احدهما مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك
وتنفرد وحده اي تنفرد وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية
وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما
انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا
ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة
محا ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهو في المعنى نكرة فان
كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شيء
تخصيص ما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين
معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص
النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس
بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت
في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال
فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي فيعرف
فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل
مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل
في الفعل او شبهه فيعلم من هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم
على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف

اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه
لا يجوّزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوّزه
الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار
فاما مع تأخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع
فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا و
يحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف
لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله
المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه
هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما
اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان
مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب
ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون
تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف
ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا

بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر معدٍّ للفعل كالهمزة و
التضعيف فكان من تمام الفعل وبعض حروفه في نحو
ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا
فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم
عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء
للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة و
بعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف
وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال
مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد
بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق
الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا
فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا
في قولهم هذا بسرا وهو ما يقع فيه تفضيل اطيب منه رطبا
وهو ما فيه خلاف وقد صرفته فيهما مع كونهما جامدين حالان
لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى تأويل
البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار
ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب

باتفاق النحاة وورد ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على
اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء
واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما
متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه هذا من حيث
انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه
الابعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة
الى المظهر ثم مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت
من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه
قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فاريد
بالتشبيه ان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا
وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اى
اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون
المشار اليه التمر اليابس فيلزم تقييد الاشارة بحالة البسرية
ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله
في نحو تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة
لدلالتها على الهيئة كالمفردة فيصح ان وقعت حالا فانها
ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق
والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال وابعد ما عليه

ثم لعدم اقيم المظهر

في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء
ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها
والحال ربيطة بغيرها فاذا وقعت الحال جملة لا بد لها من رابطة
تربطها بصاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية
او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او
مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهي ستة
تفصيل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون
الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت
وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها
لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله كنت
نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها
اولها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة
فلا يجوز الواو نحو هو الحق لا شبهة فيه وذلك لان الواو
لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة اتصال بينهما او بالضمير
وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء
فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد
من الواو على الاصح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية
التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده

المشابهة لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني من الواو نحو
جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية و
الفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل الفعلية
المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو
والضمير معا او بالضمير وحده من غير ضعف عند
الاكتفاء لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي
نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه
او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني
زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه
او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني
زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت
لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال
لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب
زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه
تحقيقا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
حتى تقربه الى المقارنة وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت

بالضمير

ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة
منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
حذف قد وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بنحو قاما حصرت
صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف
هو الحال والمبرد يحمله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي
لان استمرار النفي بدا قاطع بشمله زمان الفعل ويجوز حذف العامل
في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر
او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال
المخاطب وقولك مهديا لما صنعه لراشدا او حالا بعد حال المقالية
نحو كذا راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال
ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
على ان نسوي بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك
عطوفا فان العطوفة لا تنفك عن الاب في غالب الامر اي احقه
بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وعرفته
على يقين او من احققت الامر بالمعنى المذكور او بمعنى اثبته

اي تحققت ابوة سمك وصرت منها على يقين او اثبتها لك
عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي
ان يقدر يجيء عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها
ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عن مؤكدة
بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عن مؤكدة اذا كان فعلية
فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد
ههنا من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من
اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف
يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز
اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه
في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم
وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له
من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي
واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام
في قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف

المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا وامثاله موضوع لمفهوم كلي
بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا
المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد
الموضوع له او المستعمل فيه فموصوفه بالرجل يرفع هذا
الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له
وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص
عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين
لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ذكره لخفاء الواقع في ابي
حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف
واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع
في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع
الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين
متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين
ولا ابهام فيه الا من حيث انه اي جنس فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وضعه
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع
الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة
او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا
فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما

ترفع الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان
لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب
الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول
اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار
صفة وهو ما يقدر به الشيء اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى في
غالب الموارد واكثرها اى رفع الابهام مطلق متحقق في ضمن
هذا الرفع الخاص في اكثر الموارد وذلك لان الابهام فيه اكثر
من غير المقدار والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون
درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد و
اما في غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف
المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع
نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد
بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي
عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا
المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير
وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره
التنبيه على ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون

كما في منوان سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا
لم يستوف اقسام المقادير واكتفى ببعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون
على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل اضافته مع
التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم
بالفاعل وصار به كلاما فانتصاب التمييز الذي بعده المفعول لوقوعه
بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه
ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه
الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان
الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم
وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز فلا
يقال عندي الراقود خلا فيفرد اى التمييز وان كان الاسم التام
مثنى او مجموعا ان كان التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه و
يقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية
والجمع كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل
وفرس الا ان يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيشمل
المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان
يثنى او يجمع وقيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه
كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال زيد جلستين

طاب

للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس
سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية وبجمع اى
بورود التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد
في غيره اى في غير الجنس نحو عندي غزل ثوبين او انواعا ثم ان كان
اى المفرد المقدار تاما بالتنوين او بنون التثنية او المضاف ان وجد
التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بنون التي للتثنية فاذا تم الاسم بهما
انتصب التمييز جازت الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز
اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية بجواز شائع
نحو ٤ لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون
التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز اضافته
الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلانه
يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه يجاز ان يضاف
لا الى المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة
الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لتم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه
اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يضاف من غير صورة الالتباس ايضا الا قليلا فلا يكون
الباب اقرب الى الاطراد وعن تمييز مقدار عطف على مفرد

مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك
يرفع عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا
ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم
باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض
التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع
القصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات
المقادير وغير ما ليس بهذه المثابة والثاني اى القسم الثاني
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة
كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما
كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان
مقابلة ما في القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي
للمجرد والنسبة لا غير في جملة اى نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل
ابا او المصدر نحو اعجبني طيب ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة
والتمييز فيه مختص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما

بنسبة الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه
وللمتعلق وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد و
زيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف
على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين
المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من
التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير
اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق
بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض
اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب
عنه او هو اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل
اعجبني طيبه نفسا وترك لانه اظهر التمييزات وللاكتفاء به وابا
وابوة ودارا وعلما اورد من هذه الامثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون
صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا
للتمييز المؤدي الى ان يكون الضمير فيه مبهما كضربته رجلا ويكون
فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن
نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة
الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فارسية

للخير اي تب خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح
مصدر فرس بالضم اي حذق في امر الخيل واما الفراسة بالكسر
فمن التوسم ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب
عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله
اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له
اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك على حسب القرائن و
الاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب باعتبار
انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب
مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن
نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست
نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه فهي لمتعلق زيد و
هو الذات المعبرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا
له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او تثنية
او جمعية سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لا عنه في نحو مثل قوله

طاب زيد ابا اذا اردت ابا فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فهي كل من
التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد التثنية
اورد مثنى واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد
لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع
على القليل والكثير فاذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى
ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى بمفرد الصيغة لوقوعه على
القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع
من حيث امتيازها انها انواع فانه لا يخرج من تثنيته او جمعيته
نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق
الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة
المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله
دره فارسا [illegible] نحو لله در زيد رجلا فان معناه كاملا
في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا المتعلق
لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا
قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده
نحو في الاسم نحو ابا وطبقه او بمعنى مع والطبق مصدر
بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه

او طابقه اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف
على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة
الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها خبرا عن
الضمير واحتملت اي الصفة المذكورة الحال لاستقامة المعنى
على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد
التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية
لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا
يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي
درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف
العمل مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل
بما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم اي التمييز على ما هو
عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى
فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له
اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته
متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على
الفعل فكذا ما هو بمنزلة الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في
قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور
من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء

بمعنى

لابعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام في
لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء الاناء فالماء فاعل
معنى وكذلك بعينه مثل قولك طاب زيد تجارة فان التجارة تمييز
يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة والا
مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز
عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال و
امثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني و
المبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما في معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكا
في هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان
نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه
ح يكون في كان ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى
ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما
على تقدير تذكير الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كان اليه
اي وما كان الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان
يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث
الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كان نفس

الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى
اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين
ولما كان معرفة المستثنى بهذا الوجه الغير المحتاج الى التوقف كافية
في معرفة قسميه الا قسمين لم يعرف كل واحد منهما لان لكل واحد
منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج
واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد
جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او حمارا ومثل اشتريت العبد
الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني
القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني
احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم
لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو
المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز
به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن
داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى
مطلق حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا
بتفطن من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء

كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعتبر فيه على حدة وما الا خفضا
منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما
غير الصفة قيد وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في
المستثنى منه بدليل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا
نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما
سيجي ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام
الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو
قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان
الكلام فيه كونه منصوبا مطلقا الا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل
قوله او كان بعد عدا او خلا الان يقال الحاجة اليه القيد انما
هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب
والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شبه
يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الا ما نسب الى
احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف
على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني
الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه

او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
بعد الا نحو ما جاءني القوم الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة
اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم
ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور
فيه البدل الا الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى
المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني
القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم
يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله
تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن
رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم
فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عداه يعدوه عدوا اذا جاوزه
مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا
نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او
يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا
التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها
في صورة المستثنى بالا الذي هو ام الباب وفاعلهما ضمير يرجع الى

مصدر الفعل المتقدم او الاسم الفاعل منه او البعض مطلق
من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم
او البعض منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل ليكونا النصب الا الى
على الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب
بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما
فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا
جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب
بهما اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا
كان بعد ما خلا او بعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا والتقدير خلو زيد
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلو
هم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم
عمروا وعلى الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا
بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وعن
الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا المذهب
عند المص ولم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيء الملك
لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال
الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء

في الدنيا ما الدنيا

وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او البعض من
المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية
واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ
ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز
فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن
المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى
واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترز عما اذا كان بعد سائر
الادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر
والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترز عما اذا لم يذكر المستثنى منه
فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه
المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه
لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع
على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد
الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء
وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب
على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا

واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة الا ويعرب اى المستثنى على حسب
العوامل اى بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا
كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ
لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له
كالمراد بالمشترك المشترك فيه ومؤدى الحال ان المستثنى واقع في
غير الكلام الموجب والشرط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل
ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني
الا زيد اذ لا يصح ان يضربه كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل
حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون
هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل
فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى وقعت القراءة كل يوم
الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل يريد ايام الاسبوع
او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فكما لا يستقيم المعنى
على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما ماة الا زيد فينبغي
ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قراءة
الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع منه فيجوز مثل
هذا التخصيص في مثل ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد

من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين تلك
الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكس لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد
اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها و
مخالفة واحد اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين
قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول
وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة
على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل
فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم
فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب
فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى ومن اجل ان تحقق
المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز ما زال زيد
الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت
زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال
الشارح الرضي يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون
زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او تحمل ذلك

مخصوصة

على المبالغة في نفي صفة العلم كما لك قلت امكن ان يحصل في
جميع الصفات الا صفة العلم وعلى هذين التقديرين يندرج
في صورة الاستغراقية ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه
التاويلات ادراج جميع المواد الايجابية عند الاستثناء
لا صورة الاستغراقية كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيدا ان المراد
كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة
في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله
على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي على موضع
المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما
جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد
لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو
محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به
اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول
على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في اكثر من النسخ وعلى ما وقع في
بعضها فهو صفة شيء المستثنى قبل ان وصفه به لئلا يلزم
استثناء الشيء عن نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا
اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا
يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل
على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد
الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد
النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل جاءني من
احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولك جاءني من زيد فلزم زيادة
من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانه
لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحه
شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهو كالنصب الحاصل
بالعامل فلا بد من تقديرها حقيقة او حكما لتعمل فيه وهذا العمل
وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه
لا بد من تقديرها كذلك لتعمل فيه وهما ولا لا تقدران حقيقة اذ
لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذ اكتفي بدخوله على المبدل منه
واعتبر سرايته حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى
المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث
تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول
على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان
من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو
رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمل على محل البعيد لا القريب قلت
لان محل القريب انما هو لعمل لا فيه لطلبها النفي وقد انتقض بالا فحذف

بجمله

اعم مما زيد نحو

محذ البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه نحو ما زيد الا قائما فليس زيد شيئا الا شيئا
مع ان انتقض في النفي ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية
لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل منها اي
ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن
اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما و لا بالعكس جاز ليس
زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي و
قد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى
مع كسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع
المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر
في اكثر الاستعمال لانهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد
فاعله مضمر ومعناه جانب بعض المستثنى عن نسبة المستثنى منه نحو
ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب
غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة فانه موضح باعراب موصوفه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما
انجر المستثنى لاضافته انتقل اليه اعرابه وغير اي كلمة غير في الاصل
صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام المعنى المغاير بها
فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد والاستثناء
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت

مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراكهما
منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اي على غير
في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالب الا كائنا اي الا تابعة
لجمع اي لاقعة بعد متعدد ثم وجب ان يكون موصوفها مذكورا
لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير ما جاءني غير زيد وبعد كون
مذكورا يكون متعددا لتوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء
اذ لا بد لها في الاستثناء من المستثنى منه متعدد فلا تقول الصفة
جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال
او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون منكرا فيدخل فيه نحو جاءني
رجال الا زيد منكور اي منكرا لا يعرف بالالف واللام حيث يراد به
العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء
المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن
زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما
الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم
العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون
غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول
ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني
وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط

الا حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حمله
على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة
غالبا فقد قيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور
نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر الاستثناء في غير المحصور
نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولكن لما كان
ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو قوله
تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة
فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن
الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة
ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط
صحة الاستثناء وفي الاية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو
انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا
وهذا يدل على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا
يثبت واحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى
عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه
ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد
الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره
اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء وقال يجوز في قولك

وتعذر

ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكا
بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة
لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل
المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما
وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على
ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد او سواء زيد فكانك
قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما
عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا تجوز متمسكين بقول الشاعر
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء
اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون
جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع
فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب
خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل هو المسند بعد دخولها
اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا يخفى
ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء

في الاسناد

الخبر المقدم على نوره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض
التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم
بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرّف وليس
من افراد المعرّف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان
المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة
اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان
واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على
ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه
معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها
في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما
او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف
المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل
لا بد من قرينة رافعة للبس وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان (اي في الاعراب)
وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى
هذا وقد يحذف عامله اي عامل كان وهو كان لا خبر كان و
اخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت
بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة
وهي ان يجيء بعد ان اسم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب

الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله
خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله
خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله
خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير
فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة
الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل
اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
فاصل اما انت لان كنت حذف اللام قياسا ثم حذفت
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت
لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون
في الميم واتي بالخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام لعدم
اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه الشهر اسم ان واخواتها وهو
في قسم الحروف هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى
اخواتها مثل ان زيدا قائم وما عرفت من معنى البعدية اولا والدخول
فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف هنا ايضا بمثل ابوه
في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس
وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات

فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل
المنصوب منه اقل مما عداه فلابد من التعبير عنه بالمنصوب
بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كل
من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل
منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف
وشبهه او محلا كما هو مبني على الفتح واما هو مرفوع
فليس اسما لها لعدم عملها فيه وهو المسند اليه بعد دخولها خرج
به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم طارف وهذا القدر
كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه
زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا
فاصل نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء
هو من تمام [illegible] وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه
او الاول منها ومن الضمير المجرور في دخولها وما بعده من الضمير المرفوع
في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض
النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات
تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها
بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين
كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال
المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضا

او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به لترتب عليه
قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
لحكم غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في المفرد نحو لا رجل في الدار و
الكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار
والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في مجموع
المذكر السالم نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد
ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا
فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على
حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها
الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد
دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين
ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع
الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا
وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار

في الواحد

في المجموع

زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو ووجب في جميع
هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع
نفوذ لا لان لا فيه للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن
التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها اسماً لكن مطلقا
لا بمعنيه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى
نفي الآحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل
قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة
ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية
هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع
والتكرير فان الاسم الاول فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه
ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه
متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابا حسن لها
فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله
بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره علي رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه
قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ابا حسن بحذف اللام
لان الظاهر انه تنوين للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة
بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها
بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله

الاوجه

على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجودان
الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح
الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوةً الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية
مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر
لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول
ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا
الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف
على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر
لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر و
الرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب
قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما ليطابق السؤال
ويجوز الامران ههنا ايضا ولكن رفع الاول على ان لا بمعنى
ليس على ضعيف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ
ولا قوةَ الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس ووجه ضعف
رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء لا بالتكرير لا لكونها بمعنى

ليس

فان قيل كيف يجوز
عطف المعرب على المبني
مع ان العطف في حكم
المعطوف عليه قلنا
ان اعراب لا حول
بحركة المعرب من حيث
ان بناءه عارض
عطف المعرب على المبني

ليس لان شرط صحة الغاية الشرار فقط او قد حصل منهما ولا
خل فيها التوافق الاسمين بعد في الاعراب فهذا على التوجيه
الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى
التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او
عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا
التي لنفي الجنس لم تغير العمل اى عمل لا اى تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام
حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول
عندى ولم يذكر سيبويه ان حرف الا في العرض كان قبل الهمزة بل ذكره
السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف وكذلك الاندلسي وقال هذا
خطاء لانها اذا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو ومن
حروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه
واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ما ذوا تا قوله الا رجلا
جزاه الله خيرا فهمزة عند الخليل ليست لا داخلة عليها حرف
الاستفهام لكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال
الا تروني رجلا بمعنى هات رجلا ولذلك نصب
ونون ومن عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى

التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت
اسم لا المبني لا النعت الذي اسمها المعرب احترازا عن لا غلام رجل
ظريف الاول بالرفع صفة النعت اى لا الثاني وما بعده احترازا
عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل
فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال
او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا رجل فيها ظريف وهذا
القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان
الاتحاد بينهما والاتصال وتوجيه الشيء اليه اى الى النعت حقيقة
والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة
لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد ما اذا كرر المبني وبني
على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه
انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان بارد ا في هذا المثال نعت
للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس
مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوا
بع تبعيتها بالمتبوعات في الاعراب دون البناء ففيه حمله
على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب
مثل لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب
والا اى وان لم يكن النعت كذلك في الاعراب اى بحكم
الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على

للفظ او المحل القريب وقد مرت امثلة في بيان فوايد
القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة
وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا
في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان
يحمل على اللفظ اى على لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا او بان
يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان
الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لظنة الفصل
بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا نحو
لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا في قولك لا اب وعمرو ولا اب
وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرى
وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها
حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا
غلامي له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس
لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من
اثبات الالف في نحو ابا وحذف النون من نحو غلامين
جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له
ولا غلامين له فيكون الاسم لا مبنيا على ما ينصب به والجار
مع المجرور خبرا لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له

فيهما

بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين
كما في حال الاضافة تشبيها له اى لاسم لا في هذين التركيبين
مع انه ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف واجراء احكام
المضاف اليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم
لا حين يضاف بالظاهر واللام بينه وبين ما يضاف اليه
اى المضاف في اصل معناه اى معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني معنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى
ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له اى لمثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب
يشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة مثل هذين
التركيبين له اى لما اشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى
ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين اختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي
اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اى ومن اجل ان جواز مثل
هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى الشيء انما هو بتوليده وهذا الاختصاص غير
ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته

لم يجز تركيب لا ابا لها اى
في الدار لعدم الاختصاص

لا الدار فكيف يشبه تركيب لا اباله بتركيب يضاف
فيه الاب لا الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس
اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفظا المعنى
المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس
الاب او الغلام بين لمرجع الضمير بالاستقلال من غير
احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى نفي على تقدير الاضافة
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه
ولا غلامه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا
غلامه موجود وانتفاء ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس
الاب او غلام بين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او عن
غلامه المعلوم من خلاف فسيبويه والخليل وجمهور
النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة
فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين
فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا
التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام
بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم
المضاف نفيه لما عرف ويحذف اي اسم لا حذفا كثيرا
في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم مع
وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلت

الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسم لا والخبر محذوفا
اي لا مثل زيد موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد
وان جعلته حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرها
ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخولها ولا وهي
اي خبريتهما خبرها ولا وكذا اسميته اسمهما لهما لغة حجازية
وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما
اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما
انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فيحذفون لا يرضون
لا اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل
هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة
اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا
بشرا او ما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما
ان زيد قائم قيل انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع
لا في الاستعمال لانهم وهي زائدة عند البصريين ونافية
مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما مع
كل واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلانه
عامل ضعيف عمل ليس فلما فصل بينها وبين معمولها

لم تعمل وأمّا إذا انتقض النفي بإلا فلأن عملها لمعنى النفي فلما
انتقض بطل العمل وأمّا إذا تقدم الخبر فلتغيّر الترتيب
مع ضعفها في العمل وإذا عطف عليه أي على خبرها بموجب
بكسر الجيم أي بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي وهو بل
ولكن نحو ما زيد سفيها بل سافر وما عمرو قاعدا لكن قاعد فالرفع
أي فالحكم في المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة إلا في نقض
النفي المجرورات هو ما اشتمل أي اسم اشتمل ليخرج
الحروف الأواخر التي هي محال الإعراب فإنه لا يطلق عليها
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
قسم الاسم على علم المضاف إليه أي علامة المضاف
إليه من حيث هو مضاف إليه يعني الجر سواء كان بالكسرة
أو الفتحة أو الياء لفظا أو تقديرا وإنما قلنا من حيث
هو مضاف إليه لأن الجر ليس علامة لذات المضاف
إليه بل لحيثية كونه مضافا إليه والمضاف إليه وإن كان
مختصا بما عرف فيكون المشتمل على علامته أعم منه ومما
هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك
درهم وكفى بالله وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظية
إن لم يكن داخلا في تعريف المضاف إليه وهو مبنا على
ما هو المصطلح المشهور بينهم وفي مذهب في ذلك

لا مذهب سيبويه حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب
إليه بحرف الجر لفظا أي كل اسم حقيقة أو حكما ليشمل الجمل
التي يضاف إليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فإنها في
حكم المصادر نسب إليه شيء اسما كان نحو غلام زيد
أو فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا
أي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد أو مقدرا
حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بأن يبقى أثره و
هو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف
نحو يوم الجمعة فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر
وهو في لكنه غير مراد إذ لو أريد لانجر فالتقدير أي تقدير
الحرف شرط أن يكون المضاف اسما إذ لو كان فعلا
لابد من أن يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا أي منسلخا
عنه تنوينا أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لأجلها
أي لأجل الإضافة لأن التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه
فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزج تركيب الأولى
من الثانية التعريف أو التخصيص أو التخفيف حذفوا من
الأولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من
هذا التعريف نظرا إلى كلام القوم حيث لم يسموا القائل
بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية أنه غير شامل للصفة

اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن
والتصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف
فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر
مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها
مثل ضارب زيد بتقدير لام لتقوية العمل اى ضارب لزيد وفي
اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءنا زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فان في الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شيء
منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان
الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان
هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده
الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ
وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم
سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى

لا في المتن ولا في الشرح ولا في سائر مصنفاته

فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام
زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره
كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن ضارب زيد
وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء
اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه
ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد
واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق
عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على
غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
واما بمعنى في في ظرفه اى في ظرف المضاف والحاصل
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان
ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو
كليث اسد واما اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك فاضافته ح ايضا بمعنى اللام واما
اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
فالاضافة فيه بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة

خاتم الا فضة بمعنى من واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما
تقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما
هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل
يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وسوى
كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر
النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له
اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام لاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلة ردوها
الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما
على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي
غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم
من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب
واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف

المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية
في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية
المنسوب اليه ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى
واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام
في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى
معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فذلك على
خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان
اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه
المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد
واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون
وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاءني
مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني
وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل لان التخصيص
تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل

آخره فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف
الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركة فيه
وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان
معرفة من التعريف فان كان باللام حذف لامه وان
كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك
الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن
والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت
عن التعريف وانما وجب التجريد لان المعرفة لو اضيف
الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل
الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
فان قلت لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما
في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم
تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هيهنا دون ذلك
قيل لانهم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال
تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة و
حصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين
صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى المعلوم بها باللام

او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل
تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب
الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام
المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم
تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء
من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلا
واما ما جاء في الحديث من قوله عم بالالف الدينار فعلى
البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان
يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام
زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت صفة مضافة
الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد
من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من
قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة
اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها
في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض اللفظ
من مادة حفظ العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ
المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد

او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية
والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف
اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم
الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه
واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف
اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد
قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة ومن ثمة اي ومن جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من
التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل
حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة
للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افاد
التعريف لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد
ان المبادر اليه ثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول

٩١

وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد
من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز
ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للام
واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع
لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه
وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم
هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان
دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام
واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول
بتأخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة بتجرد ادعاء
مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من
قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار

العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد
فكما لا يمتنع ذلك حيث اذ به بعض البلغاء لا يمتنع
هذا فاجاب الشيخ عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة فلا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف
في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب
حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في
المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث
جاز هذا التركيب ولم يجز سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب
المائة الهجان وعبدها عوذا ابن جي خلفها اطفالها اي
ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق
يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او
من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين
وعبدها اي راعيها شبهه بالعبد لقيامه بحق خدمتها
او عبدها حقيقة فاضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال
المعجمة جمع عايذ اي حديثات النتايج حال من المائة يزجي

في العطوف والاجمل

99

بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق
وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد
معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه
على الضارب الرجل والضاربك في جاب المص عنه
بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين لكن جاز
حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه
بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في
كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام
وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد و
الحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت
وكذا شبهه وهو الضاربك والضاربه وغيرهما فيمن قال اي
في قول من قال بعض سيبويه واتباعه اذا اي الضاربك في
الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف و
الكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف

نو الضاربك عنه انما جاز

لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل اى لحمل سيبويه على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين المجردة عن اللام بمفعولها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ضاربك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب

اياك بالمنفصل بالفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار ضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جزما ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والله اعلم انا نحاة قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن الستة لان الفراء جوز جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة الى اسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد المعرف وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرف وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من شائبة المصادرة على

قوله

المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين
الاخريين الى الاستدلال ظاهر ويتضمن الرد على الزاد
في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته
مع بقاء المعنى الذي بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل
من مثل التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم
احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة
الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد
الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى
قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله
ولا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب
الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه
التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد
والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة
البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل
هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد
الوقت الجامع وكذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون
الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه

والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع
ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع
الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف
اليه وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التأويل لا يتأتى في جانب الغربي
لان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزئي
وكلي فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو الجزئي والاضافة
بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكلي
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة
الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما
قطيفة جرد وثياب اخلاق قد قدمت الصفة على الموصوف
واضيفت اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة
فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة
وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه

الا جنسه الذي يختص به كما اضافوا خاتم الى فضة فليس
اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس
مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه
في العموم والخصوص لاذكر المضاف اليه سواء كانا
مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس وحبس
ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف
اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا تفيد الا ما تفيده
رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف
اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء
فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته
الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء كان في الاضافة
التعريف او التخصيص واما عين الشيء اذا كانت
اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء
[illegible] ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص فقولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى
واحد كليث واسد فمنع انه اضيف احدهما الى الاخر

واجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر
على اللفظ فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت
جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا
اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في
اخره حرف علة او الملحق به وهو ما في اخره ياء او واو
ما قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون
ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت
في الوقوع بعد استراحة اللسان فكما لا يثقل عليها الحركة
بعد السكوت يعني في الابتداء وكذا بعد السكون الى ياء المتكلم
كسر اخره للتناسب مثل ثوبي ودلوي في الصحيح وظبيي
ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة
التي هي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون
انما هو عارض للتخفيف فان كان في اخر هذا الاسم
المضاف الى ياء المتكلم الف تثبت اي الالف في اللغة الفصيحة
لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي و[illegible]

وما قبلها من الوجوب تقلبها اى الالف حال كونها لغير التثنية
ياء لكن مثلها ياء المتكلم فتدغم فى الياء مثل عصىّ ورحىّ
ولا تقلب الف التثنية كغلاماى لالتباس المرفوع بغيره
بسبب القلب وان كان اى الاسم المضاف الى ياء المتكلم
ياء ادغمت فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط
النون للاضافة وادغمت الياء فى الياء فصار مسلمىّ
وان كان واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى
ساكنة مثل مسلمون فاذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
واوه ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة
المناسبة لها فقيل مسلمىّ وان كان قبل الياء او الواو فتحة
بقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمىّ وفى
مصطفون مصطفىّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اى ياء
المتكلم فى الصور الثلث للتسكين اى للزوم التقاء الساكنين
ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التى
مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخى واما اى فالمختار فى اخى
وابى منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى
ودمى بلا رد المحذوف بجعلهما نسيا منسيا واجاز المبرد

فيهما ردّ الواو التى هى لام الفعل فيهما ومع الواو وجعلها ياء وادغام
الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر وابىّ مالك
ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى
واجاب عنه المص بقوله بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به الا جمع اب
فاصله ابين سقطت النون [illegible] للاضافة فاجتمعت الياءان
فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابىّ وقد جاء جمعه هكذا
فى قول الشاعر فلما تبيّن اصواتنا بكين وفديننا بالابين اى
لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداؤكم و
تقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الا المذكر حمى
ومنهم من يرد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلها
عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف
مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء
الاربعة ويقال فوه حال اضافته الى ياء المتكلم فىّ بالرد والقلب
والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد الاستعمالات وفمى فى
بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل
اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح
الفاء افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد

فيقال هذا حمٌ وحمكَ ورأيت حماً وحمكِ ومررت
بحمٍ وحمكِ ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحموءكَ
ورأيت حمأً وحمأكِ ومررت بحمءٍ وحمئكِ ومثل
دلو بالواو فيقال هذا حموٌ وحموكَ ورأيت حمواً وحموكِ
ومررت بحموٍ وحموكِ ومثل عصا بالالف هذا حماً و
حماكَ ورأيت حماً وحماكِ ومررت بحماً وحماكِ
مطلقا اى مجيئ حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير
مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في
كل من حالة الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا
اى في الافراد والاضافة فيقال هذا هنٌ ورأيت هناً و
مررت بهنٍ هذا هنكَ ورأيت هنكِ ومررت بهنكِ
وهو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على
سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه وقوله قيل لا يضاف الا الى اسم الجنس لكان اشمل وكانه
خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص
عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا
لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن
الاضافة لانه جعل وصلة الى الاسماء الاجناس ليس

جوازه

١٠٤

الا بالاضافة اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية
الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على
الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان
وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اى متأخر
من لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه
تابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اى
بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني
زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما
ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان
المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه الى
مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان
واخواتهما وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله باعراب
سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا
والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية
للاسناد ولكن هذا التجرد من حيث انه يقتضي المسند اليه

غير التوابع

صار عاملاً في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسنداً صار عاملاً
في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من
حيث انه يقتضي مظنوناً فيه ومظنوناً عمل في مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث
انه يقتضي اخذاً وماخوذاً عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظياً
او تقديرياً او محلياً حقيقة او حكماً فالاول نحو جاءني هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفاً ثم ان لفظة كل منهما
ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس
لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول
كل وهو تابع باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل
كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون
مانعاً والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون
جامعاً فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص
عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على
معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه مطلقاً اي لا الا مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة من المواد احتراز عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل

في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك
اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم
لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع
في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوصية
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه
او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة
على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين
الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة
كانت وفائدته اي فائدة النعت غالباً تخصيص في النكرة
كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون
لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد
مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت
بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفات المشتقات توهم
كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير
المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضياً للمصنف قال بقوله
ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقاً او غيره في
صحة وقوعهما نعتاً اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق
لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع

عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذى مال فان التميمى
يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال
يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اى بعض الاستعمالات
بان يدل فى بعض المواضع على حصول لذات ما وح يجوز
ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح
جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى رجل كامل فى
الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب
على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل
عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا
ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة
والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة
بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع
الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا
المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الا ان الرجل
بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الا انه عطف بيان
ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا
الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له
وفى المواضع الاخر التى لا يدل فيها على هذا المعنى لا يصح
ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجمل الخبرية لانها

بل هو مبتدأ وخبر نحو هذا زيد وغير ذلك

١٠٦

فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد
كذلك فى الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية
لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل اضربه
اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها
الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا تصح ان تقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم ويوصف
بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى
بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان
كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى
الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة
فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة
يستوى فيها المؤنث والمذكر كفعول بمعنى فاعل نحو رجل
صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح

وامراة صبورة

او كان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة والثانى اى
النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه فى الخمسة الاول وهى

الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي
ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى
او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا
بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث
وان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او
يونث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد
غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال
قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل
معمور او معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل
يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق
النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في
الخمسة الباقية كالفعل لان فاعله الضمير المستتر فيه الراجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية
والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث السالم
ويونث في الواحد المونث ولذلك قلت برجل ضارب
وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين

ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصص الثاني بهذا
الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول
يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج حال تبعيته مشابهته للفعل في
الخمسة الباقي من هذه التبعية لما عرف اكتفى فيه بالحكم عليه
بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في
الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل يبين
ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى فاعله بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمه اي ومن اجل كونه اي كون
الوصف الثاني في الخمسة الباقية كالفعل حسن قام رجل قاعد
غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان
الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة
المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف ويجوز
من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا
ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج
لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود
غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان الآن يخرج

الواو من الاسمية الا الحرفية او بجعل المظهر بدلا عن المضمر ويجعل
الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان المضمر
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى
التوضيح ويحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف
المادح والذام ونحوهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس
في الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل
على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ
قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر
المص ان لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لان المقصود
الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساو
لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها و
المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم
الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساواة ومن ثمة اي ومن اجل ان الموصوف اخص
او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الاخر
او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت ان بينهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي

كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل الموصوف باللام
بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو
جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو
لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين
سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي
اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند
صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب
اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس
يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى
احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع
المقتضي لبيان الجنس فانه اذا اريد رفعه لا يتصور بمثله للابهام
ولا يليق بالمضاف لكسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعانة
من الفقير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في
نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل
مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي ومن اجل ان التزم
وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس
ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان
الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن
بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف

يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد بنسبته لا الشئ
او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون
هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو
جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة
المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجئ
اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع
لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه
احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله
مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود
بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما
واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا
يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان
لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان
المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا
ادرج فيه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها

في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة
الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان كانت
احداهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفة
على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى
انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لان توسط حروف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف
الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه
الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وفيه انه قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتأكيد الموصوف للصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكى المحقق
في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع
يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المحقق انه قال في امالي الكافية
ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية
الا ان حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف

وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها على
على ما قال عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فمتى جعلها غير عاطف
في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه
واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب ولا المجرور المتصل بارزا كان او مستترا
لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما
لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر
ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع الاستقلال فلا يجوز ان يكون
العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء لفظا وكذا معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل نحو ضربت
انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل
وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود
الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل العطف
نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تع ما اشركنا ولا آباؤنا ولا زائدة بعد
حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل

بالمنفصل مع المنفصل كقوله فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد الامر
متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد وفصل لكن على قبح والكوفيون
يجوز بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما
لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل
وان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور
ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما فعل
في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل
لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار وحيث
لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه ولا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا
اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد و
المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم
معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بيني لا يضاف الا الى المتعدد وقيل
جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني
لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المنفصل
في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد

بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في المحل
الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد
عين المؤكد والبدل في الاغلب اما الكل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين
عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما
الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زايدة بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل
مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار
في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف
عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه
كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له
ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون له
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا يشترط ان لا يكون ما
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولك يا رجل
والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه

من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام وهو اجتماع اللام
وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها
فبتقدير التنكير بقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول
على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ واي رب شاة وسخلة شاة وكذا
المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه
وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف
في يا زيد وعمرو لان ضمة زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة
في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في نحو يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم
اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب
ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ في لو نصب
او خفض لكان معطوفا على قايم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير
الواقع في المعطوف عليه العايد الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما
لمبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان
لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير
فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لا غير لا في
الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء دالة على السببية بان يكون
مضمونها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون

معناه النسبة مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى
الذي يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب
زيد الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب **واذا عطف**
اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولهما بعاطف واحد
وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على المعنى اللغوي اي
امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى
على معمولي العاملين وانما قال على معمولي عاملين لان معمولي عامل واحد
فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولم يقل اكثر
من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون
الثاني غير الاول وذلك ليدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع
في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر
اكل امرئ تحسبين امرأ . ونار توقد بالليل نارا . وهذا وان كان
بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد
لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا
العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة
عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار

زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في اختيار صورة تقديم
المجرور وتاخير المرفوع او المرفوع والمنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز
على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع
خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة
ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه
نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة
كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة **التأكيد تابع يقرر امر المتبوع**
اي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة
اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع
ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا او لدفع ظن السامع به تجوزا اي التجوز في المنسوب
نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتيل الضرب
الشديد فيجب ح ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى
الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب
اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره
معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد يقرر امر
المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في الشمول للمتبوع

افراده دفعا لظن السامع تجوزا الا فی نفس المنسوب الیه بل فی شموله
لافراده فانه کثیرا ما تنسب الفعل الی جمیع افراد المنسوب الیه مع انه یرید
النسبة الی بعضها فیندفع هذا الوهم بذکر کل واجمع واخواته وکلاهما
وثلثهم واربعهم ونحوها فهذا هو الغرض من جمیع الفاظ التاکید
واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل
عن حد التاکید بقوله یقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة علی معنی فی متبوعها
وافادتها توضیح متبوعها فی بعض المواضع بحسب بالوضع واما عطف
البیان فهو لتوضیح متبوعه فهو تقریر امر متبوعه وتحقیقه لکن لا فی النسبة
والشمول هذا حاصل ما ذکره المص فی شرحه وهو ای التاکید لفظی
ای منسوب الی اللفظ لحصوله من تکریر اللفظ ومعنوی ای منسوب
الی المعنی لحصوله من تکریر ملاحظة المعنی فاللفظی من تکریر لفظ الاول
ای مکرر اللفظ الاول ومعاده حقیقة نحو جاءنی زید زید او حکما نحو ضربت
انت وضربت انا فان ذلک فی حکم تکریر اللفظ وان کان مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعیة الی المخالفة لانه لا یجوز تکریره متصلا
ویجری ای یجری التکریر مطلقا ای التکریر الذی هو التاکید الاصطلاحی
فی الالفاظ کلها اسما او فعلا او حرفا او جملا او مرکبات تقییدیة او غیر
ذلک ولا یبعد ارجاع الضمیر الی التاکید اللفظی الاصطلاحی وتخصیص
الالفاظ بالاسماء ویکون المقصود والغرض من هذا التعمیم عدم اختصاصه

یعنی توکیدی
توصیفی و
اضافی

۱۱۴

بالالفاظ محصورة کما ان التاکید المعنوی مختص بالفاظ محصورة ای معدودة
محدودة وهی نفسه وعینه وکلاهما وکله واجمع واکتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة وقیل بالضاد المعجمة قیل الاصل فی هذه الکلمات الثلث فی حال
الافراد مثل حسن بسن وقیل اکتع مشتق من حول کتیع ای تام
وابصع بالمهملة من بصع العرق ای سال وبالمعجمة من بضع ای روی
وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مفرزه ویکن استنباط مناسبات
خفیة بین هذه المعانی ومعناها التاکیدی بالتامل الصادق فالاولان
ای النفس والعین یجریان ای یقعان علی الواحد والمثنی والمجموع والمذکر
والمؤنث باختلاف صیغتهما افرادا وتثنیة وجمعا واختلاف ضمیرهما
العاید الی المتبوع المؤکد تقول نفسه فی المذکر الواحد ونفسها فی المؤنث الاحد
انفسهما بایراد صیغة الجمع فی تثنیة المذکر والمؤنث وعن بعض العرب
نفساهما وعیناهما انفسهم فی جمع المذکر العاقل انفسهن فی جمع المؤنث
العاقل وغیر العاقل من المذکر والثانی ای تسمیة النفس والعین او للعین تغلیبا
کالقمرین یستمل الثلث ثانیا للمثنی کلاهما للمذکر وکلتاهما للمؤنث والباقی
بعد الثلثة المذکورة لغیر المثنی مفردا کان او جمعا باختلاف الضمیر العاید
الی المتبوع المؤکد فی کله نحو قرات الکتاب کله وکلها نحو الصحیفة کلها
وکلهم نحو اشتریت العبید کلهم وکلهن نحو طلقت النساء کلهن و
واختلاف الصیغ فی کلمات الباقی وهی اجمع واکتع وابتع وابصع
بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فی المذکر الواحد وجمعا فی المؤنث

او الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع
المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع
بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا
لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل
ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب
ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم
او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت
القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء
فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق
اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المنفصل
بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما
اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت
نفسك ففي نفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت
اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن
في اكرمني بقوله هند ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو
تاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجرى بقية
الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز

تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت
نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون
لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته
يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل
هذه الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود
وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت
معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية واللزوم ذكرها من شانه التبعية
بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه
بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان
ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا
اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت
والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه
بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف
فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق عليه الحد

على المعطوف بيش لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بداله فاعرض عنه
وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا الاعتبار فان قيل هذا الحد
لا يتناول البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد ابدل من احد
وليس نسبته ما نسب اليه من عدم القيام مقصوده بالنسبة الى زيد
بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب اليه احد نسبة القيام الى زيد
قلت ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة
القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق الى زيد انه
تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة
فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد
بنسبته الى الشىء نفيا نسبته الى الشىء الآخر اثباتا ويكون الاول
توطئة للثانى وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل
المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل
منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسالونك عن الشهر
الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة
فى الآخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لا فى مثل الاسم
فالاول اى بدل الكل مدلوله الاول يعنى متحدان ذاتا لا ان
مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاء زيد اخوك فزيد اخوك

واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين
عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من الكل
من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود فى بدل
الكل نحو هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط وقال
بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصود بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جائنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثانى تتمة له توضيحا فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه
الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد
فالثانى بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود
اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثانى اى بدل
البعض جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث
اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة
بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو
اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى الصفة

من صفاته اجمالاً وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها
اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي تكون تلك
الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا
كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه
الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس
جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه لا جزء منه مناقشة في المثال ويمكن
ان يورد مثالا مثل ما رايته درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه
المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل
هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته
وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي تكون بان تقصد
انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت
بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه
معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك
او مختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد
واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل
النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل
وجه فانتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه نقص النكارة مثل

١١٦

بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك
ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا
واخوك ضرب زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من
الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول
الاول فيقال اشتريتك نصفك واعجبتني حلمك واعجبتك علمي
وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع
غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف
بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل
من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن
الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي
عمر بن الخطاب رضه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء
عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل
بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم
بالله ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر

وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل او قال اغفر له اللهم ان كان فجر فقال
اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصله اى
تفرقه من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا
ابن التارك البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى
جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير
انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق فى الضارب زيد
واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير الثانى مفعول التارك
ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير
ان كان فاعلا بعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن
فى عليه وقوله وقوعا جمع واقع حال من ترقبه اى واقع قوله مترقبه
لازهاق روحه لان الانسان مادام به رمق فان الطير لا يقع به واما
الفرق المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد انا ابن التارك البكرى
بشر كل ما كان عطف بيان للمعرفة باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا
الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان
بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيد
بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان يا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول الظاهر الى

افيد المبنى اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى
على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريف للمبنى
بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى لهم ناسب
مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر والمراد بالمشابهة المنفية
فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولهذا فصل صاحب المفصل
هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين
فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه
الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه
كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلة للواقع موقعه كفجار او وقوعه
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابه للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ
فيمن قرأ بالفتح او مرفوع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله فخرج
بهذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام
عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا
للمعرب واعتبر فيه الامران التركيب وعدم المشابهة بمبنى
الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع الامرين اما بانتفائهما معا
او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا بمعنى الخلو وانما اختلف
فيه ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريف المعرب والمبنى تقديما
وتاخيرا اشارة الى تقدم مفهومه او جزء فى المشرفة والتاخر اى المبنى
اى اخفاه

من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر
للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب
المبنى في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات السكنات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بهذه القاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها
الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر
الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا ولا غير بالكلا
كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره
على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف
العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن
امرءة ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات
واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال
لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية
بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل
واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا
على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء
على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها
لم اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم

يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن
يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب
اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما
اراد بالتقديم اللفظي ما يكون المقدم ملفوظا اما تقدما محققا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي
ان يكون المقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك
اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان
مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه مقدم من حيث
او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل
على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما تقدم الحكمي فانما جاء
في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة لتعظيم وقوعها في النفس ثم تفسيرها
فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد
الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في
ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى

المعنى صح

فبلا يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامله
نحو ما انت منطلق عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك
والمتصل غير مستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل وليكون
كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان
اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل
ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط
لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من
الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم
الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهين اولهما
الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن صيغة
الغائبة المجهول الماضى وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا
ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب
ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا فقس المجهول
والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت
انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير انت

الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احواله من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث اى المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن
ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو
اننى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع
اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن
اياه الى اياهن وفى ايا اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث والنوع الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم
ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولى لنا لك
الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت
وضربنا وضميرضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر المؤنث
واعطوا الغايب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف
المشترك بينهما والتاء حرف التأنيث وبقية انواع الخمسة جارية على هذا
المجرى اعلم ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع
اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من انواع الخمسة

و ضمير ضربا بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث
والجمع المذكر والمؤنث ووضعوا

تنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها بستين كلمة لتسعين
معنى وبينوا المشكل الامور جملا ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع
المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة
والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة
المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم
ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب
الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وكلواحدة
المؤنث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء
علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر
في ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا
او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وكلواحد
المخاطب المذكر نحو تضرب يا اضرب في الواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل
او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات
وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر
والضماير لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما

هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن
والواو في يضربون والالف يضربان لا يتغير فيها ان الالف والواو
في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي
لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل
اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن
لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير
على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال
وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذفوا عامله
لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع
لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك
او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من
هي له اي تلك الصفة كانية له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة
لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير
المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم انه على خلاف الظاهر فيعلم ان مرجعه
ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا رفع الالتباس بدون الانفصال

في بعض الصور حمل عليه حالا التباس بهذين فيه لاطراد الباب وانما
قال من هي له لا طي له فان المركب من العاقل وغيره كما هو الظاهر
ليكون اشتمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم
على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك
والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال
كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند
زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي
فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث قام الضرب بها وانما صح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا
والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم للفاعل
بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم
نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختيار التمثيل صورة لا لبس
فيها ليثبت الحكم في صورة الالبس بالطريق الاولى واذا اجتمع الضميران
وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من
الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني في اصلا فيجب
انصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما
اي احد الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو
اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد
المتساويين فيما هو كالكلمة الواحدة من غير مرجح وقدمته اي احد

الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا
نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم في تاخير الاعرف ولا يلتفت
طعن في اول الفريقين بايراده على خلاف الاصل وحكي سيبويه تجويز الاتصال
ايضا نحو اعطيتكه فلك الخيار اي الاختيار في ضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو
اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما ينفصله وان كان متصلا ونحو
ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بل جر الاول بالاضافة
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك
الوصل بعدم الاعتداد بالفصل بالمتصل وذلك الفصل نحو ضربي اياك
للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن
ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما
على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر
فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني فلكراهتهم تقديم
الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال كما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو
ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار في باب خبر كان اي خبر كان واخواتها او وان كان
ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا
فيجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا الآن عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا
متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في

في مثل ضربيه واجب الاتصال فمع تشبيه المفعول الفاعل لم يكن واجب الاتصال فلا اقل
من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى
من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا
لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولاهم
لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان
يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس
بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكون ما بعد عسى فاعلا وتقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا
ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا
كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف الجر فالكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش
تصرف ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما
في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع اليا اي يا المتكلم لازمة في الماضي فالحقه تلك اليا ولتقي اخر الماضي عن الكسرة
المختص بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت بنون الوقاية نحو ضربني وكذلك
نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب

اي عن نون هي الاعراب نحو تضربني لتقي اخر المضارع ايضا من تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا
وقيل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكاينة فيه اي في المضارع
ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين
الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى
السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما
في لعل لتقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار
لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها
والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقط وقد وهما بمعنى
حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة
الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك
النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر
قبل العوامل مثل زيد هو القايم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت
انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه
ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل
ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح
لهما اي النعت فادخل فيه ما لا يصلح وذلك عند اختلاف الاعراب
وكون المبتدا ضميرا او غيره وذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه

اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل
انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام
مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد
دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما
عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه
للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ
والان العرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع
على انه خبر والجملة حال او منصوب عطف على ثانى مفعولى يجعله وانما تعم
من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت
زيد هو المنطلق وفى بعض النسخ المتن مبتدأ وما بعده خبره بدون الواو
وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراده لفظة قبل التاكيد
التقدم لانه تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام ويقع مقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون
قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذه الجنس
من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا للمطابقة لان
الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان
اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب

لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر
ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس من اخلاق بيان
القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية
اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فصل هذا الوهم يحيل التقديم
على ما ذكر انتقض القاعدة بقولك الشان هو زيد قايم على ان يكون هو
مبتدأ راجع الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب
مقدم الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن
الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان
او القصة متصلا او منفصلا واذا كانت متصلا يكون مستترا او بارزا
على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان يكون مبتدأ كان منفصلا
وان كان لفظيا يصلح الاستتار الضمير كان مستترا او البارز امثل زيد قايم
مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال للمنفصل المستتر وانه زيد قايم مثال
المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باعتباره لا نسيا ومنسيا حال كونه منصوبا
ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه
عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير
مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جآذرا وظباء الا ترى ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذف
بجهة الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد
لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد

الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ
مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر
بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في ضمير الشان لئلا يزيد
المكسورة عليها بالعمل مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا
يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف
ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت **اسماء الاشارة** المعدودة
في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها
لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان
الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب
وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل
ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت
لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها
للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى
المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال
كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلثة الباقية فقوله وهي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه
مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع
الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تع ان هذان لساحران
على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا فقيل هي الاصل في لغات المؤنث

الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء المذكر
فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمنا على سائرها وتي
وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهي
وذهي بوصل الياء بهما ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب
والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم
من اختلافات الاواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما
معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان
موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على
صورة المعرب اتفاقي الا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعها اي جمع المذكر
والمؤنث اولاء مدا او قصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب
بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق
والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في
الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء
للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك اما زيد قائم ومعا ان زيدا قائم ويتصل بها
اي باواخرها اي اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال
المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت
هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع
وذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حرف الخطاب خمسة والقياس يقتضي
الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة

من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما
وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء
الاشارة لان افراد المفرد والمؤنث ترتقي الى ستة فيكون الحاصل من
انضراب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرين ذاك الى ذاكن
يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وتخاطب مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت الى مذكرين وعلى
هذا القياس في ذانك وذينك اي اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا
الى ذانكن وذينكن واذا اشرت الى مذكرين وخاطبت الى مؤنثات
وكذلك الباقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك
الى تانكن وتينكن واولاك بالمد واولاك بالقصر الى اولاكن
واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح
لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
وانما المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى
المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخر بين
منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك
وتانك وذانك حال كونهما اي الاخيرين مشددتين واولالك
باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك المذكور في افادة البعيد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى الكلمة ذلك المذكور سابقا واما ثم
وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط واما ثم وهنا

١٢٥

وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو
الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل
في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من الاسماء الاشارة
فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزء يعني لا يكون
جزءا تاما ان كان جزءا تمييزا اولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا ينحل اليه
المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا
تاما اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناه اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عايد اليه فمعرفتها موقوف على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها
لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناه اللغوي لا الاصطلاحي
قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا
القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذا وحيث وليس لها صلة
اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم
لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون

المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه
ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذ او حيث ولما كانت الصلة بمعنيه اعم بحسب المفهوم ان يكون
خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من
ان يكون ضميرا او غيره واذا كان الضمير اعم من ان يكون للموصول او غيره
والواجب ان يكون ضمير الموصول عينها بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم
جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعايد
ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا غيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصولة لتشبيه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان
جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والتشبيه جميعا وهي اي الموصولات الذي
للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى
المؤنث ويكون بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر
والاولى على وزن فعلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين
كالالائين لجمع المذكر واللاتي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي
لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة وجاء اللا
وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل
غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن

ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب في الدار واية بمعنى
التي نحو اضرب ايتهن في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي
لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبيري
ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة
للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما
بمعنى الذي او التي اي المثنى او المجموع والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم
الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة
الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر اي لمن يشاءه اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار
بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلم
في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن
الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبارية
لا بد له من تذكر كثير من المسائل النحوية وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذ
ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة
الى هذا الباب فقال اذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء الجملة بالذي
اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء ليست صلة
للاخبار لان الذي مخبر عنه لا مخبر به صدرتها اي وضعت كلمة الذي وحدها
او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع

ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة
الاولى ضمير الرابط اي الكلمة الذي واخرته اي اخبرت المخبر عنه عن الضمير
خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت
مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا الكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة
وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله
الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت
المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي
مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل
والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او
اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم
المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة
الفعلية متصرفا او غير المتصرف ونحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء
منه اسم الفاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا
وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد منه اسم الفاعل
والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر
باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم
يكون قائما فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها اي من الامور
الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم
وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي ومن اجل انه اذا

اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان
يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا
الوجوب تقدمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة
بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون
العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة وموصوفا
بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت
من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي من دق القصار بدون الثوب
لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب
بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال
لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو في موضعه
بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغيرها الكلمة الذي لامتناع
تصديره الذي لاستلزام ذلك عود الضمير الرابط فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك
امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك
اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا
الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكل منها ممتنع وما الاسمية لا الحرفية
فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قائما
نحو عرفت ما اشتريته والاستفهامية نحو ما اخذك وما فعلت والشرطية

نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما
بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء
تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي بمعنى نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضرب ضربا ما اي
ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك
واستفهامية نحو من ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد
نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا
او بجملة نحو من جاءك عندك اكرمه الا في التام والصفة فان كلمة من لا تجيء
تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة
وانتفاء التامة والصفة فانها الصفة الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت
والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا
ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل وقيل
اي صفة اتفاقا فلم يجعله المص كمن الذي لا يقع صفة اصلا واجيب
بان ايا الواقعة صفة في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل
اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية
الى الصفة واي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها
في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان
وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي
هي من خواص الاسم المتمكن فقابه حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة

حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا فيمن قرأه بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف
صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت
على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذفت من
الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها
الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكره في قسم المنادى ان كل
ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصولة لهذا فلا حاجة الى الذكر
ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون
ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي الشيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ
وما بعده خبره او بالعكس وفي جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء
وههنا عبارتان احدهما ان ماذا كلها بمعنى اي شيء والثانية ان
معناه اي شيء وذا زايدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى
قولهم انها كلها بمعنى اي شيء انه لكل منهما معنى بالاستقلال لكون
كلمة ذا زايدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وفي جوابه نصب اي منصوب
على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام اي صنعت الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل واحد منهما جملة فعلية
ويكون في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية رفعه

على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال
والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر والماضى اللذين هما من
اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فان قيل انه
بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت نخبر عنه بالمضارع
لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحال مثل
رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء فى
الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى
وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان
هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال فانها لا تتصرف تصرفها لانها
موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال
الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى
هو دال على معنى الفعل فهو علم اللفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قال
قال المصنف ما كان بمعنى الامر والماضى ولم يقل ما كان معناه الامر والماضى
والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا
على التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من
الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد
فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا

تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياسى لكثرته واما
فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او الفجور وقال الشارح الرضى هو على ما قيل مصدر معرفة
مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعرفه ولا تانيثه وحال كونه
صفة المؤنث مثل يا فساق بمعنى فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين
الاخيرين مبنى لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر
واما عدلا فلانه ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى
للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل
قال الشارح الرضى والذى ارى ان كون الذى اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ
ان لا يخرج من النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن
الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبينت
وجهها فى كلام طويل ومن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال
كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج
باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج عنه باب فجار لانه وان كان
علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره
للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك
مبنى فى لغة اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا معرب فى لغة
بنى تميم الا ما فى اخره راء اى الا فى فعال علما للاعيان يكون فى اخره راء فان

بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا
يوافقون الحجازيين بابين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار
علمًا للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر فا
فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك
طرايق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم يصر اسم فعل او لم يلزم
المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واهًا للتعجب وحكمه حكم المصادر
والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقول بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء
الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى كقول
المندوم والمتعجب وي ونحو لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها
ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه
صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الى اصدار ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك ونحو لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل الحيوان
اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير ونحو ايضا
لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها
واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي
وعند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا
مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد

والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي من غير نقلها على
سبيل الحكاية وهي بهذه الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة
بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها
مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذه الاعتبارات كل لفظ
انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي
اصدر على لسان الانسان تشبيهًا بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهايم يقع مثلا لاناختها او زجرها
او دعائها او غير ذلك واي قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم ذات
القوايم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كا
كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التوقيف
كلها فالاول كغاق اذا اصوت به انسان تشبيها للغراب والثاني كنخ مشددة او
مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان
ابتداء من غير ملاحظة تعلق بالغير مثل ذلك لانه لما كان هذان القسمان
مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى
لكونه للانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات المعدودة من
المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او
فعلين او حرفين او مختلفين وجعلا كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما
لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاول جزء منه صوت غير موضوع

بمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية
وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزء
كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل
خمسة عشر من الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزءه قبل التركيب
نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه آخر يخرج منها هذه النسبة
اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة
مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك
انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن
ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تابط شرا النسبة الفعلية التى يكون بين
الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه
مع الآخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر
مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا
فان تضمن الجزء الثانى حرفا حرف العطف او غيره بنيا الجزءان الاول
بوقوع آخره فى وسط الكلمة التى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه
الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت
عشرة مع خمسة ومثل حادى عشر واخواتها يعنى اخوات حادى عشر من ثانى
عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر فانما اورد
مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذه المركبات سواء كان احد جزئيه عدد
الزايد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثانى

فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد
من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ بعض
الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذ مثل ذلك
من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يتسع
حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ فى اخذ بعض
الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود
من اول الامر فاخذوا امثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف
حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشر فحادى عشر متضمن
حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار
ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون لا
فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزء
ان بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون
والاول وان لم يتضمنه الثانى حرف اعرب الثانى مع منع صرفه ان لم يكن
قبل التركيب مبنيا كبعلبك ومع بنى الاول لتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح
لانه اخف فى الاصح اى اعراب الثانى مع منع صرفه وبناء الاول انما هو
فى افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا
واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب

الجزئين واضافة الاول الى الثاني وحرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدًا والمراد
بها ههنا ما يكنى به لا بمعنى المصدري ولا يكنى به بل بعضه ولا الكل بعض بل
بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض
المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك
البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف
او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها
لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه
وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل
واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث
اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة
واقعة موقع الجملة التي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما
وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو اصل في الكلم
قبل التركيب ومن الكناية كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت
على اي واي كان في الاصل معربا لكنه خرج عن الجزئين معنا على الا
فرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني

على السكون اخره نون ساكنة كانه من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد
الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فقربته في البناء من نحو من
اخواتها ولذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمن معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد
لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين
لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول
كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان
العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يبني عن
كثرته صريحا ولما كان هذا المص مثله في التصريح بالكثرة فيه ما يبني عن
جعل جمعية مميزه لانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من عليهما اي في
مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها
قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك
لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه
مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن
لكن جوزه الزمخشري لان تكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا

تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه
من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية
والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية
اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل
منهما بقوله فكل ما بعده اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون
بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب
عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتصار الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول معه
وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب
المميز والاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت
فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوما سرت وانما جعل الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا
غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته من حيث ان بعده فعل مقدر
غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب اذا لم تجعله من قبيل ولم تقدر
بعده فعل غير مشتغل عنه فهو من هذه مرفوع داخل فى قاعدة الرفع
وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف

جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجلا مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت
وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر
او المضاف عليها مع ان لها صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع
لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليها على ان تجعل الجار اسما كان او حرفا مع
المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا
تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا بعده حرف جر او مضاف كان
مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا
نحو كم ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة
الاستفهام واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده
معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل
تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل فى قاعدة الرفع
ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدا وكذلك اى مثل كم فى باقى
الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
بمعنى انه تاتى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها وهى
من وما واى واين وانى ومتى مشتركة بين الاسماء والشرط واذا مختصة
بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت ومن مررت
وغلام من ضربت وبما مررت وغلام ما ضربت وبمن ضربت وما صنعت
ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع الظرفية فيهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك

يتأتى فيها تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع ومن
تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيها بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه
لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من
هذه الاسماء كمتى واين وايان وكيف وانى واذ اان لم يجر بجار نحو من
اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج
عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو فهو مرفوع بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا الى الان
لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام
مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى
كان عهدك به واما اى فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل
الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه بالظرفية اي وقت مجيئك اي اي وقت
مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه
الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قايم وفي مثل تمييز كم عمة
لك يا جرير وخالة يعني فيها احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه
ثلثة اوجه هكذا في اكثر من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو
تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة
في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه
اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثيرة وجوه النصب ولا يخفى

ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان
الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل
الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت
علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم
بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذه خلقة لها تشبيها الى سوء الخلقة
وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى تغلبت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا
منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي
وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها
عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها
زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى ذلة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه قد جهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال
عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت
علي عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة
على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره
قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع
النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية
واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها واذا خفضت
خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف

فانه اذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال
او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضربك
اى كم ضربة او ضربة وكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد
فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان
وفى المصدرية اولا الحديث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال
الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا
على المفعولية **الظروف** اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر
عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر بعض الظروف
منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف
المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين
نحو رب بعد كان خيرا من قبيل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف صرن غايات
ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنه معنى حرف الاضافة وشبهها بلا
بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل
وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل
تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها
ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فيعرب قال الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص

بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين
ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى
كنت قبلا اى قديما قال الشارح الرضى والاول هو الحق واجرى
مجراها اى مجرى الظرف المقطوعة عن الاضافة لا غير ليس غير فى حذف المضاف
اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات
لشدة الابهام الذى فيه كما كان فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد
لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما
وكذلك اجرى مجرى الظروف وحسب فى بنائها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم
تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف حيث للمكان وقال الاخفش
قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر
اى فى اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف
الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا وانما بنيت
على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة
مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة
فاضافتها اليها كلا اضافة فتشابه الغايات المحذوف ما اضيف اليه
فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة على المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء
اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد
ومنها اى من الظروف المبنية اذ زمانية كانت او مكانية وانما بنيت
لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل

وان كانت داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون
لزمان من ازمنة المستقبل يختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع
بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا
المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا
اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل
في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين
الصدفين وحتى اذا جعله نارا وغيرها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتيب
مضمون الجملة على الاخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها
ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل
لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأ
صلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى
الشرط يقال فاجاء الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا
لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتدا غلبته وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع
بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اذا فاذا
السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو
عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء
فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة من الخروج قيل والاقرب الى التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى ففاجات

زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان
وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانه عنده مكانية وقوله زمان وقوف
السبع او مكانه مفعول فيه لفاجاة لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل صير
اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه
اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت
احمراره وقد يستعمل استعمالا مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو وقد سبق اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة
للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجي
للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها
الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد
يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص
ومنها اين وانى منهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد
واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف
زيد وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان يختص بالامور
العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف

متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا
ومنها كيف الكائنة للحال المستفهم بها اى حال شيء وصفته فالمراد بالحال
صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جرى مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال كما تقول كيف زيد
اى على اى حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما
تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده
فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا او
ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين
ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته
مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما
اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبناه فيهما اى فى اول مدة عدم رؤيته
هذان اليومان فما دام لا يلاحظ ان هذان اليومان امر او احد لا حكم عليهما
باول المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى
والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول اليقين المقصود من كونه معرفة
وانما كان اليقين مقصودا لانه لا فايدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة
فعل لان اوليته وفى تلك زمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان

بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان
الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اى بعدده المستغرق لجميع اجزائه بحيث
لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته
يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل
نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كانت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة
نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية
نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره المص لقلته فيقدر بعدها زمان مضاف
الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدها عليها فكان التقدير فيما خرجت مذ
ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى واى كل واحد من
مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما
اما بمعنى اول مدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر من كل فيهما ما يقع بعده
خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما فيرد عليه انه يلزم ان
يكون المبتدا فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز
فاعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح
عدهما من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون النون الدال وكسر
النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم الدال وسكون
الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال
وبناؤها بوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقية عليها وكلها بمعنى عنده

علا
الان يراد ظرفيتهما لكونهما من اسماء
الزمان لا انهما يقعان ظرفا فى تركيبهما
وفصلهما عن الظروف المبنية صح

والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما خزائنه وان كان غايبا عنه
ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها
على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن
خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل
زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ويكون غدوة اكثر استعمالا الا من سمع
وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه لغاته وقد
يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضم الطاء المشددة والمخففة
وجاء قط ساكن الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها
للماضي المنفي اي لاجل الفعل المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع الشيء فيه
ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه
وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته
عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها
للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او للزمان المستقبل المنفي فيه
وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبل نحو لا اراه عوض
وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف اليه نحو عوض العايضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر
والعايض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضاف الى الجملة والى كلمة
اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو
بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي

من خزي يومئذ فمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها في اصلها مستحقة
للاعراب ولا يجب لكون نسبة المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور
من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير المذكورين مع ما
وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد
ومثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضاف الى الجملة نحو اذ وحيث
وبهذا المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابها لكونها في الاصل
مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء ما
بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم او المخاطب المعهودة بينهما
فالشيء المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة
واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها
بحسب الرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مخصوصة
باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه
يحكي عنه عن نفسه مثلا وجعله آلة بملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء
كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد
بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه
موضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مخصص والثاني الاعلام //

الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ الاسامة فهذا اللفظ
بهذا الاعتبار علم بهذا المعنى الجنسي معرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد
بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا
الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصولات
من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة
بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا
عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر
وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا
عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد و
والموضوع له خاصا لان كل واحد من تلك الافراد خاص المفهوم المشترك
بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ
والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعد ما دخلته
قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين
بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام
اذ اصله يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور

الخمسة

الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد
فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه
قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظر الى ما سبق ان المضاف الى الكان
لفظ الغير والمثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة يعني اضافة
معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بخلاف المضاف واحترز به عن المضاف الى احد
هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات
والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن
عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان او لقبا او كنية
لانه ان صدر بالاب والام والابن والبنت فهو كنية والا فان قصد به
مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا كان او جنسا
واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين
بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب معرفا بفرد معين معينا بمنزلة الوضع من واضع
معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره
اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك
الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد
اي متناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة وانما اقتصر الى

انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه الى ترتيب اضافتها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اعلاها
لبسا عند المخاطب من حيث اضافتها المضمر المتكلم لبعده وقوع الالتباس
فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا
قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم
ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس
ثم المضمر الغايب ولم يذكره لانه عرف من الاعرفية المتكلم المخاطب انه ادون
منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان ساير المعارف
لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت
المضاف المضاف اليه ولهذا امكن ثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه
بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره وهو
مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي
لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودية من حيث هو كذلك فقوله ما وضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد
انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصا ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ
وضعت لكمية آحاد الاشياء مفردا كانت تلك الاشياء او مجتمعة فالاشياء
هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل
عن واحد وعن كثير من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة
بازاء تلك الكميات بان يكون لكل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها بكم اسماء

العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا
سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا
اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين
وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التعريف ان لفظ الواحد والاثنين داخل
في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
اهل الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية
هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين
وذراع وذراعين ومن ومنوين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية
فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق
تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين
والفين والجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان
كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة
واحد الى عشرة ومائة والف تقول في العدد مذكره ومؤنثه مركبة ومفردة
ومعطوفة واحد اثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان وثنتان
في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء
لجماعة المذكر باعتبار تانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث
الى عشر بدونها للجمع المؤنث فرقا بين المؤنث والمذكر نحو ثلث امراة وعشر
امراة ولم يعكس الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا
احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة

في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد
والواحدة الى احدى للتخفيف تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو
ثلثة عشر رجلا وثلث احدى عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة
امراة ابقاء الجزء الاول فيهما بحالة قبل التركيب وتذكر الثاني في المذكر
كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة ثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير
الثاني في احد عشر واثني عشر فحمل على التذكير في ثلثة عشرة والتاء في ثنتان
بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من
من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان
واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت
وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وعدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وتميم يكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن
توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس
فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة
لان السكون اخف من الفتح فتقول عشرون واخواتها بكسر الشاء لانه
منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمقولية القول وهي ثلثون
واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير
فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث وما

١٤١

ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه
فلذلك لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عداها
فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود وعلى هذا الزايد عليها كاينا
تلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول
اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث
ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في
في الواحدة مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير
فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف
اي بعطف الزايد عليها او عطفها على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة
ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل تقول في مائة وواحد
واثنان او ثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر
رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان
وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة
الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وكذلك الحال في
تثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول
واحد ومائة الى آخر ما ذكرناه والاصل في ثمانية عشر فتح الياء البناء
صيغة صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها

اى اسكان الياء لثقل المركب بالتركيب كما فى ركب وشذ حذفها اى
حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما فى قولك
جارى القاض اذا حذفت الياء الآن الذى سوّغ ذلك فى كونه مركبا
خروجه بزيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضى ويجوز
كسرها بالدال على الياء المحذوفة لكن الفتح الاولى ليوافق اخواته لانها
مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد
وشرع فى بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد
والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشرة
مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما
كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله توافيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط النون والتنوين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد
الا فى ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين
ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسه ان يجمع فيقال مئات ومئين
لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثانى
جمع المؤنث وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال
ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع
بالالف والتاء بعدما تقدم المجى بعدما هو فى صورة الجمع بالواو والنون
اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخف ومميز احد عشر
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فى

فى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هى فى صورة
نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم
كرهوا ان يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك
لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم
صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا واما جواز ثلثمائة امراة مع ان فيها لزوم
صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا البطرد بمائة امراة واما افراده فلانه لما صار
منصوبا صار فضلة فاعتبروا افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة
والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف وانما لم يقل وجموعهما كما قال
وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة فى الاعداد مرفوض لا يقال ثلثة مئات
رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل
الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد
كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد فى
جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة اختير فى مميزها الجمع
الموضوع للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن الانثى
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس
اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى ففى العدد وجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو
الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز

والكثرة مع

واحدة واحدة ولا اثنان واثنان وثنتان بمميّز فلا يورد الواحد
مع مميّزها كما يقال واحد رجل والاثنان معه كما يقال اثنى رجلين بل يذكرون
ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكره معهما الدال
بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان
التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان التمييز مثنى نحو رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغناء عن التمييز فان قلت هب ان مميّز الواحد معين جنسه
لكن لا نسلم ان مميّز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميّزه مثنى يغنى عنه لا لا يجوز
ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما كان النص هو الجمعية فى مميّز سائر الآحاد ينبغى
ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليه وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال
معنى الكلام انه لا مميّز واحد ولا اثنان بلفظ استغناء بلفظ التمييز اى بجواهر
حروفه المقصودة بهيئته الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين
او علامة الاثنينية اعنى حروف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به
عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين
على حدة فاختاروا لحوق العلامة التى هى اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان
اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى افادة اللفظ
التمييز النص المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك
التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افادة التمييز ذلك

التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد
اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره ذلك
المفرد عدد الناقص ازيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله الثانى فى مقول
القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمام اليه
فيكون معنى ثانى الواحد مصيّره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثانى
اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيّره واحدا والثانية
فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث
لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما
فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا تصيير اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول
فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى او الثانى فى المذكر والاولى والثانية
فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها
وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة
فى المؤنث كذلك والثانى عشر والثانية الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة اعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصيّر او لا
حكم اسما الفاعلين فى التذكير والتأنيث فتقول للمؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة
عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما يذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما

ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر
رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره ثالث اثنين
بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين من قولهم ثلثتهما
بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد تساوي عدده
اي يكون فوقه اي احد ما لكن مطلق بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة ولا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من العاشر
العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر
احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر
بعشرة درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان اعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء
هذا المعنى حادي احد عشر بخلاف جزء الاخير من المركب الاول استغناء
عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء
الاولى من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزء الثاني لبنائه
لوجود موجب البناء فيها وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد
لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر لفرعيته
لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة
التانيث لفظا اي ملفوظا كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وظلمة

وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا
لا تظهر التاء في تصغيره الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة
غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية
والمذكر بخلافه اي الاسم ملتبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث
لا لفظا ولا تقديرا او علامته اي علامة التانيث التاء والالف حال
كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم
الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون
صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي
فالحقيقي ما اي الاسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة
رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث
الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود
علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه
كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا
فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها عيينة واذا اسند الفعل بلا فصل
كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرا ومضمرا
فالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل
من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير حقيقي فانه حينئذ لك الاختيار في
الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير حقيقي بالخيار وهو
بمنزلة الاستثناء من القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس

١٤٢

بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا
ويستغنا ئه عن الحاق التاء لما في لفظ من الاشعار به بخلاف مضمر او ليس
ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث
الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد
بقوله بلا فصل لكان احسن لاستيفاء جميع احكام الاقسام ففي صورة فصل
ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرة القاضي امراة
وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد او سميت
امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضمير فان الحاق التاء او ضمير الجمع واجب نحو الرجال
جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه
فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده
مؤنثا نحو اذا جاءت المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت
تركها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع
التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسما فان ضميره نحو الواو لا
غير يقال الزيدون وجاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو
المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال

جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من
من الجمع والالف والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث
ولم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير
السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرون بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير
فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في
جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى
حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا الشيخ الرضي ان
النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها
في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ لا ناس لنقصان عقولهن يجري مجرى
غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد
قوله ونون مكسورة فوكن مع لواحقها والا لا يصدق التعريف
الا علا مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
لا يستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها
اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليتمايز عن صيغة
الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين
مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي
في حكم الفتحتين وفتحة النون لبدل ذلك اللحوق او للاحق وحده او مع
اللحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك
لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه

عليه ح

الامور الثلثة دالة غاية في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين
الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون
ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس
الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله مماثلة في الوحدة
والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فايدة
لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين
مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر والملاين الحيض بل يراد بهما
طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا اشكل بالابوين
للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما
القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء القوة التناسب
بينهما ثم باول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى انسان
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك الحال
في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرءاين ايضا
بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما
حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره
قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد
اشتراك اللفظي بينهما وهذا الذي اختلف فيه والمص رحمه اختار
عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشترك حقيقة وا

وادعاء وجمعا فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة تاول بالمسمى بزيد ثم يثنى
ويجمع وكذا عمر اذا اصار علمي ادعاء لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى
ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون
الخفة مطلوبة فيها يكتفى لتثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء
الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله
من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد
مما يتطرق اليه التغيير اراد المص رحمه ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان
حكم ما وراه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو
ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك
المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي
المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما او خفة
الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن
كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان
مجهول الاصل او عدمه وقد امميل كمتيان في متى حيث جاء ممالا او كان
على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كملهيان والمصطفى
او الزائدة كحبليان فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل
فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف الاسم

للممدودة ان كانت همزته اصلية اى غير زايدة ولا منقلبة عن الاصلية
او زايدة تثبت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد
الراء بجيد القراءة وللمنسك من قراء اذا تنسك وحكى ابو على عن
بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى
منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما
للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زايدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة
حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية
والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى
مثل اقتت واجوه ورجا صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازنى قلبها
ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم تكن الهمزة اصلية
ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان الهمزة للالحاق بقرطاس
او منقلبة عن واو وياء اصلية لكساء ورداء فان اصلهما كساو
ورداى فالوجهان المذكوران جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها
لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو وياء ملحقة بالاصل
وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء وثبت فى الصورتين كما
فى قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان علين الهمزة فى الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفة
العفيفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء

بحث الحروف

الحروف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل
فى غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية
بحيث تصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك من
انضمام امر اخر اليه ومن ثمه اى لاجل انه يدل على معنى فى غيره
احتاج فى جزئيته للكلام ذكرنا كان او غيره الاسم يتعقل
معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو
قد ضرب حروف الجر ما وضع لافضاء بفعل اى ايصاله
فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه
الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل شىء استنبط منه
معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه
سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان
فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا
لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها
تجر معانى الافعال الى ما يليها او لان اثرها فيما يليه الجر وهى
اى حروف الجر من والى وحتى وفى ذكر هذه الحروف
على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسم خاصة يعبر بها عنها
والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو

اي الظرفية مدخولها للشيء حقيقة نحو المال في الكيس او مجازا
نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي
لافادة لصوق امر الى مجروره وللباء بهذه كما في مررت بزيد
فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه
والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه
فمعناه مصاحبة السرج والشراء كما مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم
ان يكون السرج حال الشراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره
في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل
الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله
فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت
بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية
بمعنى ايصال الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة
كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس
نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي زائدة في الخبر وفيه

الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي
سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والتقدير اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والتقدير او كان
خبرا ولكنه لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام
للاختصاص بملكية نحو المال لزيد او بلا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل اي بيان علة الشيء نحو ضربت للتاديب او خارجا
نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد
انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى
الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل
في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما
ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة
بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقيق التقليل
الذي هو مدلوله رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما
لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب
الاصح وهذا مذهب ابي علي وافقه وقيل لا يجب
ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من
التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب بمعنى الذي تعلق

ربّ فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في
الماضي نحو ربّ رجل كريم لقيت او ربّ رجل كريم لم افارقه محذوف
وذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود
القرائن نحو ربّ رجل كريم اي لقيت وقد تدخل اي ربّ على مضمر
مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد
ان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا
نحو ربّه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين و
نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين و
ربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهنّ نساء و
تلحقها اي ربّ ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوقها
على الجمل نحو ربما يودّ الذين كفروا وقد يكون ما زائدة وتدخل
الاسم نكرة نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي واو ربّ
في حكمها بان تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارّة فان لم تكن في اوّل الكلام فكونها للعطف
ظاهر وان كان في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام ربّ جارّة بنفسها
لصيرورتها بمعنى ربّ فلا يقدرون له معطوفا عليه لانّ ذلك

تعسّف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل
القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في
القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء ولغير السؤال
يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال
بالله اخبرني حطّا للواو عن درجة الباء ومختصة بالظاهر يعني
الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم
الله او غيره فلا يقال وك لافعلنّ مثلا بل يقال والله او
وربّ الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحطّ رتبتها عن رتبة
الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخصّ الظاهر
لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف
الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة
حطّا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض
المظهر وخصّ منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله
والباء اعمّ منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما
ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول
على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند
حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله لافعلنّ واقسم بالله
وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلنّ
وبالله اخبرني وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بك

لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم
الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلاف فيهما فانهما مختصان
ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من
الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء
يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب
القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام
في الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله
لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم
وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد
بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال
فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام
زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي
توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم
وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين
لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا
للقسم بحسب المعنى لكن بحسب اللفظ لا يسمى الا الدالة
على الجواب لا الجواب ولهذا لا يوجب فيها علامة جواب القسم

وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر
وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت
عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان
اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينه
اي جانب يمينه ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد
كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء
على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن
كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافتها و
تختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال
كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد تدخل في الشعر على المرفوع
نحو وانا كانت خدف فالمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا
الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر
فهما للابتداء في الزمان الماضي بمعنى اذا اريد بهما الزمان الماضي
فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان
الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد
مذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنة كذا اشترط
ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ح

ان مبتداء مسافرنا اوعدم رؤيتي كان من هذه السنة وامثر الاان والظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه بعض اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبره حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل [illegible] هو ذلك الزمان الحاضر نحو مارأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبار كونهما مبدأين لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رأيته من دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانها كالفعل الثلاثى والرباعى والخماسى وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت

تمنيت

وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة هناك بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا التغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغاتها لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرهما لكونهما لانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى سوى ان المفتوحة فهى بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فلابد لها من التعلق بشئ اخر حتى تتم كلاما ولو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح

والاستدراك

كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل اي هذه الحروف ح
اي حين اتصلت بها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل
فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة
لا تغير الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا
قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد
وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة
باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن
ثم اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع
الجملة اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في
ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت
ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون
الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد اسم الموصول
لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه
قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا
قائم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة
نحو كرهت ان زيدا اخ عمرو لوجوب كون المفعول مفردا
وحال كونها مع جملتها مبتدا نحو عندي انك فاضل لوجوب
كون المبتدا مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها
نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا

الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي صح

معني

وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا
الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك
منطلق انطلقت وكذا بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها و
خبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا انه معادك زعمت اي لولا زعمت انه معادك
ولولا انك ضربتني اي لولا صدور الضرب منك وكذلك قالوا
لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك
فان جاز في موضع التقديران اي تقدير المفرد والجملة جاز الامران
اي الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا
والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه
مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه
وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من
يكرمني فجزاؤه اكرامه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع
المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد
القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر
على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح
على انها معهما مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا
واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا

فجزاؤه انه

القفا خلف الرأس

اى انّ عبد القفا واللهازم قوله اُرى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثانى وسيّدا مفعوله الثالث وهو قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى يهمّه ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهازم هى عظمان نابتان فى اللّحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بادخالهما مع حواليهما تغليبا وتشبيها بالجمع عطف على اى انّ عبد القفا الاخر اى مثل عبد القفا ومثل تشبيه وما وجد ذلك فى كثير من النسخ فمن جملة الشواهد قولهم اوّل ما اقول انّى احمد الله فان جعلت ما موصوفة كان حاصل المعنى اوّل مقولاتى تعيّن الكسر لان اوّل المقولات انّى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اوّل اقوالى تعيّن الفتح لان اوّل الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى انّ المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى ولاجل انّ انّ المكسورة لا تغيّر معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محلّ الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم انّ المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل انّ زيدا قائم وعمرو وعلمت انّ زيدا قائم وعمرو

١٥٤

فانّ بهذا المثال وانْ كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة فصحّ ان يرفع المعطوف على الاسم حملا على محلّه دون انّ المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيّرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم انّ المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل انّ زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل انّ زيدا وعمرو قائم اى انّ زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لفظا او تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل انّ زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك انّ ذاهبان خبر عن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم انّ يكون العامل فى رفعه انّ ومن حيث انه خبر عن المعطوف على اسم انّ يكون العامل فى رفعه الابتداء فيلزم اجتماع العاملين اعنى انّ والابتداء فى رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فانّ انّ عندهم لا تعمل الاول الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول انّ عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا الذى يكون اى لكون اسم انّ مبنيا قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز انّ زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور

المعنى الاصلي

العطف

بينهما خلاف في المهملة والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وسلب في المعنى الاصلي كما ان لا بنافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المذكورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك اي التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا تجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان في ما عدا ما يلزم توالي حرفي التاكيد

128

والابتداء اعني ان المكسورة واللام ولم يكرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة الا انها لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلاطراد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكونه اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فاتت ذلك الشرط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب

اللزوم على التقديرين

الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اى في تعميم الدخول وعدم تخصيص
بدواخل المبتدا والخبر لان الاصل الدخول على الفعل فانه متفق
عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير
دواخلهما متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين
وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل
الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة
المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال
المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة
الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى
وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة
في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة
بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون و
العمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام
العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت
فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة

على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء
كانت اسمية او فعلية داخلة فعلها على المبتدا والخبر
او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة المخففة في غيره
اى في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها
في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب
انه ذاهب ومنه رواية شاذة غير معروفة واما في الظاهر
فجاء في الاضطرار فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اى المفتوحة المخففة
حال كونها موصولة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير
المتصرف مثل وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان
يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي
كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم
هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف
النفي نحو قوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم
حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل
بوجوده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفرق
بينهما انما من حيث المعنى فاذا عنى به الاستقبال فهي المصد

والا فهي المخففة. واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل
الملغى منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأن للتشبيه
اي لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها
ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من
الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت
الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم
الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة
وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كأن فتلغى عن العمل على
الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة
الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان
وان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح
كما عرفت وان لم تعمل لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم
كما في المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعد الضمير لعدم
الباعث اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل
هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها

بعدها

المخففة

١٥٧

للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام
المتقدم فانك اذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاءك
لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن
عمروا لم يجئ ويتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا و
اثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا
اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ
وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب وتخفف اي لكن
فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة
لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه
ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر فكانه اشارة
الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا على
اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا
ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة
واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت
للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى
المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت
زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه
قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان
منصوبان على المفعولية لمعنى ليت واجاز الكسائي نصب

الجزء الثاني بتقدير كان ومنه كلها قول الشاعر يا ليت أيام
الصبا رواجعا قالوا ان تقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا
والكسائي تقول ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون
على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في
خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها
راجعة ولعل للترجي اي لانشاء ولا تدخل على المستحيل
ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تعقلون
ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وقد تجر بها اي
بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك
وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجب عند ذاك
مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي
المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على
سبيل الحكاية كذا قال في المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا
في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان
اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في
الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص مما ذكره من
التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه
اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعدما جزم
بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف

في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم اي
المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
كما ذهب بعض اخر الا ان بل الى بعدها مفرد نحو جاءني زيد
بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط
مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب
ومراد النحاة بالجمع هنهنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء
كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فتقول جاءني زيد وعمرو وافعل
او ثم عمرا او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون
الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان
لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه
بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب
اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق
الترتيب متوسطة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب
بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء

من حيث انه قوي او ضعيف

التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى
المعطوف بحتى بحسب اقتضاء وضعها جزء قويا او
ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد اى العطف
بها قوة في المعطوف وضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى يتميز
الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان
يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه
على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون
المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم و
ثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو
جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق
بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب
الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن
تقدم قدوم ركبان الحاج على راجليهم وان كان في بعض الاوقات
على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى
المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما
يفيد ذلك عموم الفعل في جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء

بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل و
لذلك استعمل حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت
في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة
لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة
واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا
ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم
في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح
ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من
متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
حقيقيا او حكما ليشمل المجاور وايضا كما وقع في بعض الحواشي
واو واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين اى
للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد
مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع
منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعارة لاحد الامرين
على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم
في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة

احد المستويين والمستوى الاخر يلي الهمزة اى كلمة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب
التعيين من المخاطب ومن ثمة اى ومن اجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان
المستويين فيه زيد وعمرو احدهما وان ولي ام لكن الاخر
لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا
جائز حسن فصيح وأزيدا رأيت ام عمرا احسن و
افصح ومن ثم يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا
فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة
انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه
هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح
ومن ثمة ضعف أرأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه
لتنزله عن مرتبة الافصحية الى مرتبة الفصيحية غير مناسب لان كل
ما كان فصيحا حسنا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا
لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وانه من ثمة اى و
من اجل ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين
اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم ولا لانهما
لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت

اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح
جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على
التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء
في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمسؤول عنه في الموضعين
امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع
ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر و
جعلها الشارح في كل موضع الشرط اخر لا يخلو عن سماجة
ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف قوله
كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على
طريق اللف والنشر لكان احسن واخصر كما لا يخفى وام المنقطعة
كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة في كونها للشك
في الثاني والواقع قبلها خبر مثل قولك انها لابل ام شاة
اى ان القطيعة المرئية اذا قلت انها لابل هي جملة خبرية فلما علمت
انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت
في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة
اى بل اهي شاة واما الاستفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو
اى بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول
بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما
اى غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما

كما لا يخفى

يلزم ان يصدر المعطوف عليه اوّلاً بامّا ثم عطف عليه
المعطوف بامّا نحو جاءني امّا زيد وامّا عمرو ليعلم من اوّل
الامر ان الكلام مبني على الشك جازمة مع او بعد اذا
عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه بامّا
نحو جاءني امّا زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو و
ذهب بعض النحاة الى ان امّا ليست من الحروف العاطفة
والّا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون
احدهما لغوا والجواب عن الاول ان امّا السابقة على المعطوف عليه
ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اوّل الكلام كما
عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على امّا الثانية لعطفها
على امّا الاولى وان الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد امّا الاولى
فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف
الثلثة لاحدهما معيّنا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين من المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا تنفي الحكم الثابت للمعطوف
عليه عن المعطوف فالحكم ثبت للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو
اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء ثابت للمعطوف ومن المعطوف عليه

161

على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانّه لم يحكم عليه
بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق
القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل وامّا كلمة بل بعد النفي نحو جاءني
زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف
حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل جاءني عمرو والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن
المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت او
الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد امّا في
حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة
بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون
لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو
ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على
الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ
وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون
النفي حروف التنبيه الا وامّا وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل
المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف
التنبيه نحو الا زيد قائم وامّا زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها
خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب

عن الاشارة التي تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان
وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل
لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى بفتح الهمزة وسكون
الياء والهمزة للقريب فكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل
فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب
من غير زيادة وله يا اى والى قريب متصف بزيادة القرب وله
الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى
المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف
الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير
وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك
الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة
لما سبقها اى محققة لمضمون ما قبلها ما كان او خبرا فهي في جواب
اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد
وبلى الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت
ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ
لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف
فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا لانه يقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب

النفي يعني بنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان النفي مجردا
عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا
فيها اى النقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست
بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واى لاثبات بعد الاستفهام
لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم
انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا
مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اى لا تستعمل الا مع القسم
من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اى وربي ولا يكون المقسم
الا الرب والله ولعمري تقول اى والله واى وربي واى لعمري واجل وجير
بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر
نحو قولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اى قد
اتى او لم يأت وقد جاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير
لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك
الناقة وراكبها وقد جاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت
شعري للمحب شفاء من جوا حبهن ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء
للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من
كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف
زوايد لانها قد تقع زوايد لا انها لا تقع الا زوايد ومعنى كونها زوايد

ان اصل المعنى بدونها لا يختل لانها لا فايدة لها اصلا فان لها
فوايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد
المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفايدة
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة
او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن
السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفايدتين معا والا لعدت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام البارى
سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان
بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ان النافية كثيرا لتاكيد النفي
نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت زيادة ان
مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة
جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت
وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو قوله
تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه
نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف
نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر
وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج
اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس

ومع ان نحو فاما ترين من البشر احدا حار كون تلك المذكورات
مع ما شرطا اي اداة الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة
من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعن قليل ليصبحن
كما ان عمرا اخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم وانما الاجلين قضيت وقيل فيه كلها نكرة و
المجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد
النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم
نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها
التنبيه على جلالة القضية بحيث تستغني عن القسم فجرد
لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله في بير لا حور سرى وما شعر اي في بير حور والحور الهلكة جمع
حاير اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم
ذكرها مستوفا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى التكرار
حرف التفسير اي فهي تفسير لما قبلها من المبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي
ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي
اي ان تختص بما في معنى القول اي بفعل متوفر في معنى القول نحو
المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول

ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تقع في الاكثر الا مفعولا
مقدرا اللفظ غير صريح القول وهو في معناه نحو قوله تعالى وناديناه
ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير المفعول ناديناه المقدر
اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت
اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف ان على
ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للمضمر
في امرتني معنى القول وليس تفسير الماء في قوله تعالى ما امرتني لانه
مفعول صريح القول وقد تفسر بها المفعول الظاهر كقوله تعالى واوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي
هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة
المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة
المخففة للفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في
تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان
خرجت اى خروجك واختصاصها المصدرية بالفعلية
انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح
الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية

اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها
في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم
اى قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوة
زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اى
كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا بالتشديد
ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام
فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع
ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا
ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربت وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع
الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى
الامر ولا يكون التحضيض في الماضي قد فات الا انها تستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في ما مضى شيئا يمكن تداركه في
المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل
ما فات حرف التوقع والتقريب قد وسميت بهما لمجيئها
فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد
فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا

المعنى في الماضي التقريب الى الحال مع التوقع اي يكون مصدره
متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع
ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذا ثلثة معان
مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق
التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع
ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف
تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل
نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا
عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز
الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل
لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على
احد انواع الكلام كما مر ومما تدخلان على الجملة الاسمية
والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام
زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا
ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما
او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون

بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت
فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة
والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في
مواضع الاستعمال لانها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك
باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار دون
هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع
محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير
مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف
فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك
ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لما طلب الاستفهام
عن احد الامرين بتعيين المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي
الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق وتقع
هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول
الاستيناف بسؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد

عندك ام عمرو في تقديره بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما
وقع والمثل كان واو من كان بادخال الهمزة على ثم والفاء
والواو من الحروف العاطفة دون سائر اي بخلاف هل
لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو
واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على
الماضي ولو عكسه يعني للمضي وان دخل على المستقبل وفي
بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان
للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو فان اكرمتني
اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان
وقع منك اكرامي في المستقبل وقع مني اكرامك فيه وكذلك
لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب
بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضربك
ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق
حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله
مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء
ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت
حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء المقدر فيه فيلزم انتفاؤهما

ان يكرم مني اكرمك

الاستقبال

166

معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم
والاستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل
على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم للاستدلال
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد
منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ وعكس
المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى
المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب
الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب ان انتفاء المجيء
من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له وان الانتفاء
الاول ما هو سبب لانتفاء الثاني بل قصدت اعلامه بان انتفاء
الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد
بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك
لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمهما ان
اذ ان ولو لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد

الفعل

من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك
احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان
لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه ضميرا
مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا
لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من
حذف الفعل وحده ومن ثمه اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها
قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان
مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو
ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة
الفعل موضع منطلق اى في موضع يليق ان يقع فيه منطلق
لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع
اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك
انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لابد من مفسر وان لكونها الة على معنى التحقيق والثبوت
تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث
المعنى والفعل الواقع خبرا عنه من اللفظ فليس شيء منهما
عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان
الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان
جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم

كان

فظاهر

حيث

١٦٧

الجامد خبره لتعذره اى لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا فيوضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم
اول الكلام اى في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ذلك
لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم
غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اى لزم القسم
ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون
على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق الشرط الجواب
حيث بطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب وكان
الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم
ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب
للقسم لكون اليمين اهم لتقدمه عليه اى على الشرط وللشرط
ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي
لفظا او لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط
اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى بتقديم
غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم
ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى
القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تأتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط

واما معنى فهو جواب للقسم
لكون اليمين عليه وللشرط ايضا ع

وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان انتهى
وانه لانتك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط
في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير
التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز
اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى
المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه في النشر باعتبار
الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من
المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان
كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف تقتضي تقديم المثال
الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير تقديم اللفين على نشريهما من حيث مثاليهما وتقدير
القسم كاللفظ اي كالملفوظ به او مقدره كملفوظ في صدر
الكلام فيلزم في الشرط الذي بعد المضي وكان الجواب
للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن
معهم

١٦٩

اخرجوا فان الشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولا اي لا يخرجوا
وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان
اطعتموهم انكم لمشركون فان الشرط ماض وانكم لمشركون جواب
القسم اذ لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان
الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل
اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فقد اعرضت
عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن
وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما
الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب
تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور
ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل
اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون المتشابهات
والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية
الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيز ما

اى جزء فائها او جزء اما لان جزء الفاء دايما جزء ما سواء كان
ذلك الجزء مبتداء نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع
بعد الفاء اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا
غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه
وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم
لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد سواء ما وقع بينها
وبين فائها معمول الشرط المحذوف عنده مطلقا اى معلومية
مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذى هو
مهما يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين
اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما
يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى
فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم
الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية
جواز التقديم اصلا وقيل القائل المازنى ان كان ما
يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم
على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن

قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء لزوم
على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر
عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان
زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل
القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط
المحذوف وهذا مميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع
اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع
عن الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعدها
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم
اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما
والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق
اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره
على تقدير الرفع يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف
وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة
الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه

مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز
اما زيدا المنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المخاطب
المعلوم وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما
بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما
وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها
حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص
قال يبغضك فلان كلا ردا عليك اى ليس الامر
كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك
لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد جاء
اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة
كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى وان كان بمعنى حقا جاز
ان يقال انه اسم مبني لكون لفظ كلا الذي هو حرف
ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله
تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق مضمون الجملة
كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي
لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه

لة

في علامة كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه
التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء
ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف
الاخير مما لحقتاه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا
غير مؤنث حقيقي فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء
التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال فهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق
علامة التثنية والجمعين اى جمعي المذكر والمؤنث في مثل
قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف
لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند
الى علامة التانيث لان التانيث قد يكون معنويا
او سماعيا وعلامة التثنية والجمع ظاهرة غاية الظهور
واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف الحقها للدلالة من اول
الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي
هذا ما قال النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير

غالبا م

وابدال الظاهر منها والفايدة في مثل هذا الابدال ظاهر في بدل
الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر والغرض
كون الخبر مهما التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته
نونا فسمي به نون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا
لحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي
سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة
اي بذاتها فلا تنقض بالحركة العارضة مثل عادن الاولى وهي
ن مثل نون من لدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله
تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات
لا التوابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل
تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير
تخلل شيء بينه وبينها وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة و
التنوين فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر
الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج نون
التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في يا رجل انطلق
فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها في الوجود
تطفل العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة
لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل

على المكنية الكلية اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين في
المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان
مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما
واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما
التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن
قال الشارح الرضي واني لا ادري منعا من ان يكون
التنوين الواحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل
يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن
والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم
مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت
بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا
عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ و
ساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق
بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك
والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات
فان الالف فيها علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع
المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك

فزيد التنوين في آخرها ليقابل وتوهّم بعضهم انه للتمكن وهو
خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلاً امرأة يثبت
فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتأنيث
وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علماً كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو
ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف
يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من
اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات
والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة
في اثنائها جائزاً بل واقعاً كما نشاهد من اصحاب الغناء
لان محل التغني انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم
بتخلل بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم
المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركاً
مستتبعاً باشباع حركته واحداً من الالف والواو و
الياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بهذه
القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق كما في

التنوين

لقد أصابا

قول الشاعر أقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت
فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف
وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية
المقيدة وهي ما كان رويها حرفاً ساكناً صحيحاً كان او غير
صحيح سميت هذه مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع
الامتداد به لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها
حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر
وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع
الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح والكسر
والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا
القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد
وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن
ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول
اسم مختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعاً لافادة
معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم
كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا لافادة معنى
من المعاني فعدّ تنوين الترنم من اقسام الحروف الذي
من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح

واما التنوينات الاُخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا
تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه
موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني
زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما
موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا
بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
قولهم هذا فلان بن فلان كناية عن العلم ويعلم من انه اذا
كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني
رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والف ابن من الخط لعدم الاستعمال ويعلم من قوله
موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد
ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة
حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها
لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل
هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة
لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة
لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية
نحو اضربانّ والف الجمع اي الالف الفاصلة بين نون جمع
المؤنث والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر معهما

لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد
بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربنْ بالتخفيف
واضربنّ بالتشديد والنهي لا تضربنّ والاستفهام نحو
هل تضربنّ والتمني نحو ليتك تضربنّ والعرض نحو الا تنزلنّ
بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلنّ بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه
النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي
والحال لانه لا يؤكد الا ما كان مطلوبا وقلّت اي نون التاكيد
في النفي فلا يقال زيد ما يقومنّ الا قليلا لخلوه عن معنى
الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي
نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم
محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه
وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد
صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون
التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت
اي نون التاكيد في مثل اما تفعلنّ اي الشرط المؤكد حرفه
بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض
المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة
كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم

لئلا يدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان الشرط
في التقاء الساكنين على حدة ان يكون الساكنان في كلمة
واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى ولثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء
الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور
لئلا يدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء
بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك
المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد
المذكر غائبا او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح
طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية
وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكرنا فقوله وتقول في
التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه
فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يلتبس
بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث
نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع
المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على
غير حده فان يونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده
ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند

المؤنث

حده

الساكنين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في
غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع
المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة
يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون معاملته مع
الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما
او كسرا وغرضه من هذا الكلام بيان احوال الافعال المعتلة
الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما
مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي و
اخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو
اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذف
في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن
يا امراءة بحذف الياء كما حذف في اغزي الجيش
وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون
كما ضمها مع المنفصل نحو اخشو الرجل وتكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل تقول اخشين
كاخشي الرجل وان لم يكن اي الضمير البارز وهو الواحد

١٧٤

الذكر نحو اغزوا وارم واخش فكالمتصل اى فالنون
كالكلمة المتصلة وبعضها الف التثنية تقول اغزوانّ وارميانّ
واخشيانّ برد الاصابات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا ومن ثمة اى ومن اجل انه مع غير الضمير البارز
كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ
فى هل ترى كما يقال ترينان هذا مثال لغير البارز الذى تحركت
لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونّ فى هل ترون
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو
كضمها فى لم تروا القوم هذا مثال لما فيه ضمير بارز يضم لاجل
النون وهل ترينّ فى هل ترين باسقاط نون الواحدة
واثبات الياء وكسرها كما يقال لم تري الناس هذا ضميره
مثال لما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزونّ عطف
على هل ترينّ لا على ترين اى ومن ثمة قيل اغزونّ برد
الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية فى اغزوا واغزو
فى اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغز القوم
واغزنّ فى اغزى بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل
اغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب نصوصها
الواقع فى كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز
كالمنفصل وبعضها مع غير البارز كالمتصل كما انه ناسب

لما هو
الضمير

والنون المخففة تحذف للساكن اى لالتقاء الساكن
المذكور بعدها وفى بعض النسخ للساكنين اى لا
لتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع بوقا
والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذف النون المخففة لالتقائها
اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها
ليدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير و
لم يحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس
حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم تكون الاسم
اصالة والفعل فرعا وتحذف المخففة ايضا فى حال الوقف
على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف
التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت
المخففة باغزوا واغزى وقلت اغزنْ واغزنْ بحذف
الواو والياء فاذا وقف عليهما وجب ان يرد المحذوف
وقلت اغزوا واغزى بحذف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم فى الاصل والمخففة ليست
بلازمة تجعل اللازم ضرورية بابقاء اثره على ما ليس بلازم
والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك فى اضربن
اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح
ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف

نحو اصبت خيرا واصابني خير وختم لي بخير
اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من
تبعة شرورنا ضيرا واجعل ذنوبنا نقايصنا
خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة
بالف اب عبوديتك على نهج الاستقامة
وصل على من كلمة شفاعته في محو آثام الضلالات
كافية وعن حضرة السقام الجهالات شافية
وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه
قد استراح من كبد الانتهاض لنقل مسودة الشرح
من السواد الى البياض العبد الفقير عبد
الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف
عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض ضحوة
السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في
سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة
امين يا رب العالمين بحق [illegible] تمت